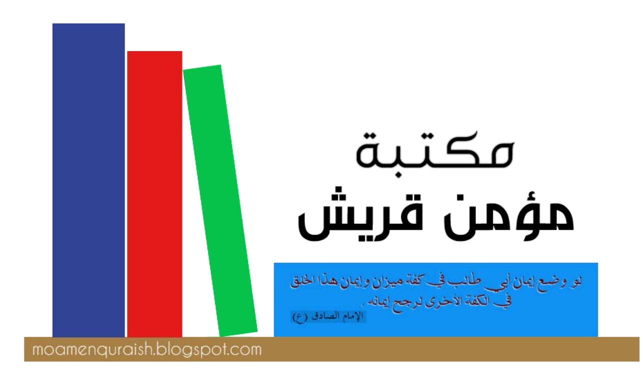
الشّيعة في السّعوديّة

الوَاقِعُ الصّعبُ والتّطلعَاتُ المشرُوعَة

رَابطة عمُوم الشيعَة
في السّعوديّة


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

تقديم

يعيش في المملكة العربية السعودية مجموعة كبيرة من المـواطنين الشيعة ، وهم يشكلون في مجملهم نسبـة لا تقل عن ٢٥٪ من مجمـوع السكـان ، وقـد كـان لهم دورهم وموقعهم المتميز على طـول التاريـخ ، فهم يتمركـزون على السـاحل ، وكـانوا من أوائـل الناس الـذين استجابـوا لدعـوة الرسول ، ووقفوا بصلابة في المراحل التاريخية اللاحقة أمام كل محاولات التدمير والضرب لكيان الأمة .

واليـوم يقف الشيعـة في هـذه المنـطقـة ، وهم أشـد صلابة وأمتن عوداً ، وأكثر ثقة بأنفسهم وبما يحمله المستقبل لهم ، بـالرغم من كثـرة وضخامـة المشاكـل والعراقيـل التي تـوضع في طـريقهم والتي بلا شـك لن تثنيهم عن السيـر في طريق المساهمة مع مجموع الأمة المسلمـة في تشييد صـرح الحضارة الإسلامية العظيمة وفي رد هجمات الأعداء .

إن من أبـرز المشاكـل التي عانى ولا يـزال الشيعة في السعودية يعانون منها هي ، حالة الخلل الدائمـة في علاقتهم مـع الحكومـة السعوديـة والتي جاءت بسبب نـظرة الحكومـة الغيـر واقعيـة للوضـع الشيعي ، وعـدم إعـطاءهـا الحقــوق المفتـرضة عليهـا ، لسكان هـذه المنطقـة ، وقـد ظلت هـذه الإشكالية قائمة ، والأمر المؤسف أن تظل الحكـومة ، وعلى الـدوام مستمرة في إخفـاء وتغييب هذه المسـألة ، وكـأنـه لا وجود لمشكلة لديها مع الشيعة مع أن أصغر شيعي يعيش في منطقة القطيف والاحساء والمدينة ، ونجران ، يشعر بصـورة عميقـة بمستوى التمييـز الذي يمـارس ضـده لا لشيء سـوى كونه يلتزم مدرسةً إسلامية معينة في فهم الدين وتطبيقه ، في إطار مذهب إسلامي عريق ، يشكل أتباعه في العالم أكثر من ثلث المسلمين في العالم .

إن استمرار حالة التستر على هذه المسألة لا يساهم في حلها ، من هنا فإننا ومن خـلال هذه المـوضوعـات التي بين يـديك نحـاول أن نخرج هـذه المشكلة من ملفـات السـريـة والتكتم إلى الإجهـار بها أمـام مـواطنينـا الشيعـة منهم أولاً ، وأتباع بقية المذاهب ثانيـاً ، لعل في إخـراج هذه الأحـاديث وإثـارة هذا المـوضوع مـا يساهم في إثـارة حـوار حقيقي بين مجموع الناس ، بما يدفـع ويساهـم في إيجـاد حلول حقيقية

لهذه المشكلة ، التي لا نعتقد أنها صعبة إذا ما قررت الدولة أن تتعامل مع المواطن الشيعي كغيره من أبناء الوطن، وأن تلغي سياسة التمييز الطائفي القائمة .

إننا نريد من خلال هذه المقالات ، إثارة نقاش حقيقي ، في أجواء صحية بعيداً عن الخوف والإثارة ، يساهم في حلحلة هذه القضية التي تخص طائفة كبيرة من سكان بلدنا ، والذي نرجوه هو أن تكون ذات فائدة لبلدنا ، ولأمتنا الإسلامية جمعاء . . .

والله من وراء القصد

رابطة عموم الشيعة

في السعودية

مظلومية أهل البيت من قبل الحكومة السعودية

إذا كان لآل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) حق على كل مسلم وعلى كل مجتمع إسلامي كما تنص آية القربى ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودة في القربى ﴾ وسائر الآيات الواردة في شأن أهل البيت والأحاديث الكثيرة المتواترة حولهم عن النبي (ص) . . إذا كان لهم حق على جميع المسلمين فحقهم على مجتمعنا وأبناء بلادنا أوضح وأشد ، ذلك لأن أهل البيت ولدوا ونشأوا وعاشوا وكثيراً منهم دفنوا أيضاً في ربوع هذه البلاد بين مكة المكرمة والمدينة المنورة . . فهم أهل هذه البلاد والبركة فيها وعليها . هذا أولاً .

وثانياً : لقد خدم أهل البيت (ع) في حياتهم كل

المسلمين بمعارفهم وارشاداتهم وبكرمهم وعطفهم على الفقراء والمحتاجين ، ولكن لتواجدهم في هذه البقاع فان القسم الأكبر من خدماتهم كان لأهل هذه البلاد ، والتاريخ يحدثنا عن حلقات دروسهم وافتاءاتهم في مسجد جدّهم رسول الله (ص) وفي نواديهم العلمية حيثما حلوا ورحلوا ، كما يذكر لنا التاريخ اهتمام كل إمام بل كل ولي منهم برعاية الضعفاء والمحتاجين ، حيث كان تفقد الفقراء وإيصال الإحتياجات والنفقات لهم كل ليلة برنامج ثابت في حياة كل إمام من أئمة أهل البيت (ع) .

وثالثاً : فان شعبنا هو من أكثر الشعوب تعلقاً بالإسلام فبلادنا مهبط الوحي ومنها انبثق نور الرسالة ، وحتى السلطة لا يمكنها ان تحكم هذا الشعب إلّا بشعارات الإسلام والصبغة العامة للبلاد هي الإلتزام الديني هذا التعلق بالإسلام والانشداد إليه يستوجب احترام أهل البيت (ع) والإرتباط بهم فهم جزء لا يتجزأ من الإسلام ، بل هم قلب الإسلام النابض .

وإذا كانت الحكومة الأموية والعباسية التي حكمت المسلمين ، كانت ترى في وجود أهل البيت (ع) منافساً خطيراً لحكمها وتسلطها ، لما يمتلك أهل البيت (ع) من كفاءات قيادية تؤهلهم لقيادة الأمة ، ولتطلع الجماهير

المسلمة إليهم ، لذلك فقد اتخذت تلك الحكومات من أهل البيت (ع) موقفاً عدائياً بشعاً ، بدافع الحفاظ على العروش وكراسي السلطة والحكم . .

ولكن ما هو مبرر عداء وجفاء الحكومات المعاصرة في بلاد المسلمين وخاصة الحكومة السعودية في بلادنا لآل بيت الرسول (ع) ؟

انهم ليسوا موجودين بأشخاصهم حتى ينافسوا الحكومة في السلطة والحكم فلماذا تنصب الحكومة السعودية العداء لأهل البيت ولأتباعهم في هذه البلاد التي هي بلاد أهل البيت ومسقط رؤوسهم ومرابع نشأتهم وحياتهم والتي صرف أهل البيت جل خدماتهم في صالح هذه البلاد وخدمة أهلها ؟

ان أهل البيت (ع) مظلومون جداً من قبل الحكومة السعودية ومن مظاهر هذه المظلومية ما يلي :

١ ـ هدم آثار أهل البيت : فخلافاً لكل الأعراف الإنسانية باحترام آثار العلماء ، والإهتمام بالمعالم التاريخية ، وخلافاً لما يمارسه المسلمون في كل مكان من تخليد وتقديس آثار الأولياء ومقاماتهم كما هو الحال في تركيا ومصر والعراق وسوريا وسائر البقاع . . وخلافاً لأوامر الدين الصريحة بتعظيم شعائر الله ومقامات أوليائه أقدمت الحكومة

السعودية على هدم وإزالة بيوت أهل البيت ومراقدهم المقدسة في المدينة المنورة ومكة المكرمة . .

٢ ـ تجاهل ذكر أهل البيت (ع) : فمنذ تأسيس الحكم السعودي لم يرد على لسان أي مسؤول من الحكومة ذكر لأحد من أئمة أهل البيت لا الملك ولا ولي العهد ولا أحد من الأمراء . . وأئمة الجمعة والجماعة وخاصة في الحرمين الشريفين يتعمدون تجاهل ذكر أهل البيت أو نقل شيء من أحاديثهم وأخبارهم والمناهج الدراسية في المدارس والجامعات خالية من الحديث عن حياة أهل البيت وتاريخهم . . ووسائل الاعلام من التلفزيون والراديو والصحف والمجلات هي الأخرى معرضة بالكامل عن أي إشارة أو ذكر لأهل البيت حتى في مناسباتهم وذكرياتهم . . أما حركة التأليف ونشر الكتب وطبعها في البلاد فليس لأهل البيت فيها أثر ولا نصيب إلاّ الشيء القليل النادر . . اما على صعيد الافتاء والتشريع الديني فان آراء أهل البيت في الأحكام الشرعية وأحاديثهم ليست معتمدة ضمن مصادر الافتاء والتشريع . .

٣ ـ الحظر والمنع لثقافة أهل البيت : فلا تسمح الحكومة السعودية بطبع الكتب التي تتحدث عن حياة أهل البيت وأخبارهم وفقههم ، بل ولا تسمح بدخول كتب من

هـذا النـوع ، وإذا مـا نشـرت إحـدى المجـلات والجـرائـد الخارجية موضوعاً في مناسبـة ما عن أهـل البيت فان الـرقابـة في وزارة الإعلام تقتطع ذلك الموضـوع !! في الوقت الـذي تنتشر فيه الكتب والمجلات التي تدعـو إلى الأفكار اليسـارية والقومية ومجلات الخلاعة والفساد . .

٤ ـ التضييق على أتبـاع أهـل البيت : ففي السعـوديـة يعتنق مـذهب أهل البيت حـوالي ٢٥٪ من المواطنين ولكنهـم يعـاملون كمواطنين من الـدرجة الثـانيـة ، حيث يمنعـون من ممارسة شعائرهم الدينية وتـطبيق أحكام مـذهبهم ، ويفرض عليهم حصـار إعـلامي ثقـافي ، ويمـارس ضـدهم التمييـز الـطائفي في الـوظـائف والـدراسـات الجـامعيـة ، ويعتقـل علمـاؤهم ومثقفـوهم من قبـل أجهـزة المبـاحث ، ويتعـرض المعتقلون منهم للتعذيب الشديد . . ومعاناة الشيعة في ظـل الحكومة السعودية معـاناة قـاسية يحتـاج الحديث حـولها إلى عشرات الملفات والمجلدات . .

والسؤال المطروح هو : لماذا هذا العـداء والجفاء من قبل الحكومـة السعوديـة لآل بيت رسول الله (ص) ؟ . وإلى متي تستمـر هذه الحـالة ؟ ومـا هو واجب المـواطنين الواعين تجاه هذا الوضع الشاذ ؟

واقع الحال بلا قناع

يجب على كـل مواطن من أبنـاء الطائفـة الكـريمـة أن يطالب بحقوقه الكاملة ، ان هـذه الحقوق ليست منحـة ، أو هبة أو هدية حتى نتسامح فيها ، أو نسكت عن التفريط بها ، أو نتجاوز عن الذين سلبوها ومنعونا منها .

انها لوازم إنسانيتنا، وهي جزء من خلق الله الذي خلقه في أنفسنـا وفي محيطنـا وأوجب علينـا التمسـك بهـا والـذود عنها ، وحرّم علينا التفريط أو التنـازل عنها ، كمـا حرم على أي شخص مهمـا علا شـأنه ، وحـرم على أي قـوة أيّـاً كـان اعتبـارهـا ، حـرم عليهـا الاعتـداء على هـذه الحقـوق ، واستنقاصها أو استلابها .

ان حقوقنا التي نطالب بها ليست محل خلاف بين أبناء الإنسانية ، ولا هي موضع اختـلاف بين المذاهب الإسـلامية حتى نطرحها للنقاش ، انها ثوابت وبديهيـات لازمة لإنسـانية

الإنسان ، كما انها جزء من العلاقة بين الله وعباده ، وقد قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب : « لا تكن عبد غيرك وقد خلقك الله حراً » فجعل الحرية من لوازم الخلق ، وجعل الخلق سبب الوجود والحياة ، وقال الخليفة الثاني عمر بن الخطاب مستنكراً اذلال ولد من أولاد عمرو بن العاص لأحد المسلمين « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » فجعل التجاوز على كرامة الإنسان والتضييق على حريته نوعاً من الإستعباد ، وهو أمر خاص بالله تعالى ولا يجوز لإنسان مهما علا وارتفع أن يقوم في الناس مقام العبودية إذ هي من مختصات الله سبحانه وتعالى ، لم يفعلها إلّا فرعون وأشباه فرعون حين قال : ﴿ ما أرى لكم من إله غيري ﴾ فدمر الله عليه ما بنى وأورثه بعد العز المصطنع ذلة وخنوعاً وأورث الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها ﴿ وتمت كلمة ربّك الحسنى لا مبدل لكلماته ﴾ .

- واقع الحال بلا قناع :

الذي يحدث للشيعة في بلادنا (السعودية) هو عملية حرمان بكل تفاصيله رغم أننا نعيش في بلد تلبس حكومته الإسلام ، ورغم أننا نعيش في العقد الأخير من القرن العشرين ، حيث مضى على طرح وثيقة حقوق الإنسان ما يزيد على مئة عام ، ورغم أن العالم يتنادى من أقصاه إلى

أدناه مستنكراً انتهاك حرية الإنسان ومطالباً باحترام حقوقه ، ورغم أن الناس في كل بلاد العالم قد مجّت ونفرت من أساليب القمع والاخضاع والاذلال ، ورغم عشرات الأسباب والعلل ، ورغم كل ذلك الا أن حالنا في بلادنا لا يشبه حال الآخرين في أي بلد من بلاد العالم :

* ان محاكم التفتيش التي اعتبرت وصمة عار في تاريخ المسيحية في القرون الوسطى لا تزال قائمة في بلادنا ، حيث يسجن الإنسان ، ويعذب ويطرد من بلاده ، ويمنع من العمل ويحرم من الوظيفة لا لسبب إلّا انتمائه لمذهب معين واعتناقه عقيدة معينة شاءت الأقدار انها غير موافقة لعقيدة النخبة الحاكمة .

* في كل بلاد العالم يتمتع المسلمون بكل مذاهبهم وفرقهم بالحرية الدينية ، حرية بناء المسجد كأبسط مثال ويحدث هذا حتى في البلاد الغربية حيث الكفر هو السائد ، وفي الصين وروسيا حيث الإلحاد هو المذهب الرسمي وحيث الدين والتدين ممنوع ، ويحدث في البلاد التي تسكنها أغلبية ساحقة من الوثنيين لكن الشيعة في السعودية ممنوعون ـ بقانون رسمي ـ من بناء المساجد وأماكن العبادة .

* وفي كل بلاد العالم يعتبر الكتاب رمزاً للسمو

والرفعة ، إذ هو الوسيلة الرئيسية للعلم والثقافة ، إلاّ في بلادنا فالكتاب ـ كالحشيش ـ ممنوع بالأصالة إلاّ ما استثناه الرقباء ، أما الكتاب الشيعي ، الذي يتحدث عن التشيع عقيدةً أو ثقافةً أو فقهاً أو تاريخاً فانه ممنوع كقاعدة لا تقبل الاستثناء ، بل وهناك ما هو أدهى وأمرّ ، فاقتناء الكتاب جريمة يعاقب عليها القانون ، فوجود كتاب شيعي بحوزة المسافر عند وصوله إلى أحد المطارات السعودية أو المداخل البرية للبلاد يوجب توقيفه ومصادرة جواز سفره وبالتالي حرمانه من السفر لمدة لا تقل في أحسن الحالات عن خمس سنين .

* تسعى كل الدول النامية وخاصة القليلة السكان إلى الإستفادة القصوى من الطاقات البشرية المؤهلة علمياً وفنياً لتحريك عجلة التطوير والانماء في البلاد ، وتضع الحكومات البرامج والخطط لتنمية كفاءة العنصر البشري المحلي ، وتسعى باستمرار لتولية الأكفاء من أبناء البلاد أهم المراكز وأكثرها حساسية في البلاد ، يحدث هذا بالنسبة لكل الدول ، ولكل أبناء الشعوب إلاّ في بلادنا ، وبالنسبة للشيعة على وجه الخصوص ، حيث تعتبر الوظائف السياسية والوظائف المدنية من الدرجتين الأولى والثانية (المرتبة ١٤/ ١٥) والوظائف الدينية (موجه ديني ، قاضي ، إمام جماعة ، أستاذ علوم دينية) والوظائف

العسكرية (من رتبة ملازم فما فوق) تعتبر جميعها محرمة على الشيعة رغم أنهم يمثلون ٢٥٪ على الأقل من عدد السكان ورغم وجود عدد كبير من أصحاب الكفاءات وحملة الشهادات العليا بينهم في كل بلاد العالم تعيّن الحكومة حاكم المدينة ، أو رئيس بلديتها من أهل المدينة نفسها من أجل أن يكون أكثر اهتماماً بتطوير أوضاع المدينة ولأنه أعرف بمدينته وبالتالي فهو أقدر على إيجاد حالة التعاون والتنسيق بين المواطنين والحكومة . يحدث هذا في كل مكان إلاّ في مناطق الشيعة ، فحتى الآن لم يعين لأي مدينة أو قرية مهما صغرت وقل شأنها أمير (حاكم) من أبنائها بل ولا رئيس بلدية ، ولا رئيس شرطة من بين مواطنيها ، فما هي حجة الحكومة في هذا التمييز المنافي لأبسط قواعد العدالة والتكافؤ ؟ .

هذه لمحات سريعة تكشف جانباً من واقع الحال في بلادنا ، ولو توسعنا لأصبحت هذه السطور بكائية ، وما أردناها غير سطور تكشف جانباً من مأساة طائفة تعيش بأكملها في سجن بسعة الوطن ، طائفة موؤدة الآمال ، ممنوعة من اختيار حياتها والتخطيط لمستقبلها ، انها وماضيها وحاضرها ومستقبلها محكومة بحدّ السيف الذي اتخذته الحكومة السعودية مضموناً لسياساتها الداخلية ونظاماً لتقييمها وعلاقاتها مع هذه الطائفة .

التضامن الإسلامي ومعاداة الشيعة

من الشعارات الجميلة التي ترفعها الحكومة السعودية شعار التضامن الإسلامي ، وهو شعار جميل تعشقه نفوس المسلمين وتتطلع إلى تحقيقه ، وعلى أساس هذا الشعار أنشأت الحكومة السعودية بعض المؤسسات كرابطة العالم الإسلامي .

وكمواطنين فاننا نفخر بتبني بلادنا لهذه الشعارات والتوجهات الوحدوية الإسلامية ، ولا أولى من بلادنا وهي مهد الإسلام ، ومهبط الوحي ، وحاضنة الحرمين الشريفين ، برفع راية التضامن الإسلامي والدعوة إلى وحدة المسلمين .

بيد أن هناك مفارقة كبيرة يلحظها المواطنون الواعون وكل المخلصين من أبناء الأمة وهي موقف المعاداة الذي

تتخذه الحكومة السعودية من أتباع أهل البيت وشيعتهم وهم يشكلون ثلث العالم الإسلامي ان لم يكن نصفه (وقد صرح الرئيس المصري الراحل أنور السادات لجريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٣م حينما كان سكرتير المؤتمر الإسلامي ، بإن الشيعة نصف العالم الإسلامي) ، ففي السعودية نفسها يصل عدد الشيعة بمختلف طوائفهم إلى حوالي ٢٠٪ من عدد السكان يتواجدون في المنطقة الشرقية والمدينة ونجران وسائر المناطق وهم وجود أصيل عريق في هذا البلد ولهم تاريخهم الجهادي في حماية الوطن وبنائه ، وتراثهم العلمي والأدبي الذي لا ينكر ، وفي اليمن الشمالي تزيد نسبة الشيعة الزيدية على ٦٠٪ من عدد السكان وبيدهم أزمة الحكم فرئيس الجمهورية وأكثر الوزراء من الشيعة الزيدية . . . أما البحرين ٨٥٪ من سكانها شيعة والعديد من الوزراء منهم . . وفي الكويت يشكل الشيعة ثلث السكان ومنهم بعض الوزراء وهناك نسبة من الشيعة في قطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان . . .

ومعروف ان نسبة الشيعة في العراق تبلغ ٧٠٪ من السكان ومنهم بعض الوزراء ، أما لبنان فأكثرية المسلمين من الطائفة الشيعية ومنهم رئيس مجلس النواب والعديد من الوزراء ، ولا تكاد تخلو دولة عربية من الوجود الشيعي . .

وخارج العالم العربي فإن أكثرية الشعب الإيراني المسلم من الشيعة كما هو معلوم وحكومتها الإسلامية الآن بيد علماء الشيعة ، ويبلغ الشيعة ثلث الشعب الباكستاني ، وربع الشعب الأفغاني ، وثلث المسلمين في الهند ، ولهم وجود في تركيا وبنغلادش ، وأغلب الدول الافريقية وفي الإتحاد السوفياتي .

كما يشكل الشيعة نسبة جيدة في الجاليات الإسلامية المتواجدة في مختلف الدول الأجنبية ولهم مراكزهم ومؤسساتهم وشخصياتهم في تلك الدول .

فإذا كانت الحكومة السعودية مهتمة بالفعل بتحقيق التضامن الإسلامي فكيف تسمح لنفسها باتخاذ هذا الموقف العدائي من الشيعة ؟ أليس الشيعة جزءاً من الأمة الإسلامية ؟ وهل يتحقق التضامن الإسلامي بتجاهل ثلث المسلمين على الأقل إن لم نقل نصفهم ؟ انه ليمكننا القول ان معاداة الشيعة هو موقف مناقض لشعار التضامن الإسلامي ، وان الباحث الموضوعي ليجد نفسه أمام سلوك وموقف يفرّق الأمة ويمزق شملها تحت لواء وشعار التضامن والوحدة ، فهل ان شعار التضامن الإسلامي مجرد غطاء لتمزيق الأمة أم ماذا ؟

تجاه هذا السؤال الخطير يحاول بعض المسؤولين

السعوديين القاء التبعة على علماء المذهب الوهابي كما أشار إلى ذلك أمير المنطقة الشرقية محمد بن فهد في أكثر من لقاء مع وجهاء وعلماء الشيعة حيث يظهر ان الحكومة السعودية ليس لها موقف عدائي من الشيعة ولكن العلماء الوهابيين يضغطون على الحكومة لمضايقة الشيعة !! ونفس الكلام قاله الملك فهد وولي عهده عبدالله أمام بعض المسؤولين والعلماء الإيرانيين .

ولكن هل هو عذر صحيح ومقبول ؟

انه لمن الواضح للمواطنين وللرأي العام ان نفوذ العلماء الوهابيين محدود بمصالح سياسة الدولة وإلّا فان كثيراً من سياسات الدولة وأنظمتها ليست مقبولة عند علماء الوهابية ومن ناحية أخرى فان على الحكومة السعودية ان تفسح المجال لعلماء الشيعة ولكتبهم حتى يساعد ذلك في تغيير قناعات وانطباعات نفس العلماء الوهابيين عن الشيعة .

اننا ندعو الحكومة السعودية من منطلق شعار التضامن الإسلامي الذي ترفعه ولضمان وحدة الوطن والمواطنين ولتجاوز حالات الفرقة والخلاف في الأمة . . ندعو الحكومة السعودية لاعادة النظر في موقفها وتعاملها مع الشيعة في الداخل والخارج لتكسب ولاء كل المواطنين واحترام كل المسلمين .

لماذا يضطهد الشيعة ؟؟

لقد مرت أكثر من ٧٧ سنة على دخول عبد العزيز الاحساء والقطيف . وأكثر من ٥٩ سنة على توحيد المملكة . . وطوال هذه المدة ارتضت الحكومة لنفسها ان تعادي عدداً غير يسير من مواطنيها أملاً في إلحاقهم بالمذهب الرسمي ، بعد ان اتهموا بكل ما هو باطل ولم تتح لهم الفرصة في المناظرة والنقاش والدفاع . . .

ولقد أجبرت الحكومة رعاياها ـ بسبب تمييزها الطائفي ـ على سلوك نهج لا يرتضيه النظام وجعلت من مناطقهم بؤر تفجر طوال هذه الأعوام ، تشابكت فيها الخلافات السياسية والعقائدية وفي النتيجة لم تظفر السلطة بمبتغاها :

* فلا هي استطاعت من تحويل رعاياها الشيعة ـ

خاصة ـ إلى المذهب الرسمي ، بل على العكس من ذلك ازداد تشبثهم بمبادئهم وعقائدهم ، قبال الهجمة الإعلامية والفكرية الشرسة الموجهة ضدهم ولا يرجع ذلك لايمان الشيعة العميق بمذهبهم فحسب وانما أيضاً بسبب الوسيلة التي استخدمت في اجبارهم . . فلا هي كلمة حق طيبة أو حسنة ولا عرضها كان بالطريقة السوية المؤدبة وانما جرى شتم وسب وتهكم . وهل يؤدي مثل هذا إلى اقناع واقتناع ؟؟

* كما لم تستطع الحكومة بعد هذا ان تكسب ولاء الغالبية الشيعية في البلاد ، وهو أمر شديد الوضوح ، ولقد كان الخلاف يحتدم ـ ولا يزال ـ كلما ازدادات حملة التمييز الطائفي ضد الشيعة ولربما لم تخطىء الحقيقة حينما يقال بان سبب خلاف أبناء الطائفة الشيعية في البلاد مع الحكومة السعودية ، ترجع في أغلبها إلى الإضطهاد العقائدي بشكل أكبر ، وما يتبعه من تمييز بين أبناء الوطن الواحد في شتى مجالات الحياة .

ويندهش الكثير من أبناء العالم الإسلامي بشتى توجهاته الفكرية والسياسية ، عن أسباب هذا الإضطهاد والفائدة المرجوة منه . إذ تتملك الباحث الحيرة من مردودات هذا العمل فهذه الممارسات تستعدي شريحة واسعة من

رعـايـا الحـاكم ضـده ، وتـدفعهم في الـدفـاع عن أعـز مـا يمتلكون ـ وهو عقيدتهم ـ إلى المجازفة بأرواحهم في سبيـل تحقيق حقوقهم . وفي التاريخ السعودي الحـديث المعاصـر كما في القديم الغابر ، دلائل شديدة الوضـوح والاثارة ، من ان تلك القضايا ولدت النقمة وخلقت الاضطراب ، وأفسحت المجال لتدخل قوى خارجية . وكـل هذا لا نعتقـد انه غـائب عن أذهـان المسؤولين في البلاد . إذن . . مـاذا يريـد النظام السعودي من مواطنيه الشيعة ؟

أولاً : إذا كـان ما يـريده هـو الولاء للنـظام ، أو قـل ـ على الأقل ـ عدم مخالفتهم له ، وهو أمر طالما أفصحت عنه السنّـة المسؤولين المحليين والأمراء الكبـار مـراراً وتكـراراً ، فيفترض حينها على الحكومة ان تزيل مسببات هذا الخـلاف والتي ـ كمـا أشرنـا ـ تـرجـع في جلّهـا إلى عـدم احتـرامهـا لمواطنيها في مذهبهم والتضييق عليهم في معاشهم .

غير ان الحكومة ، تطالب المواطنين أولاً بالخضـوع ، والتكفير عما تسميـه (بالـذنب) ، ومن ثم تفكر في التعـامل معهم على قدم المساواة مع بقية المواطنين .

ان الحكومة تريد ان تقـول بان اضـطهادهـا راجع إلى مخالفة الشيعة للنظام ، وهي تعترف بان هناك مظالم شـديدة تقع على الشيعة ، ولكنها لا تريـد ان تكون هي المبـادرة في

اصلاح الأوضاع ويطرح الأهالي الأمر بصورة أخرى . . فيقولون بان الحكومة هي المبادرة والمبتدئة في تأسيس أساس التمييز الطائفي بحقهم ، مما استتبعه ـ وهذا أمر طبيعي ـ ان يعترض الناس على ذلك بشتى الصور . وعليه فان ايقاف الحكومة لهذه الممارسات الطائفية والتمييزية يؤدي بها إلى كسب قلوب الناس . خاصة وانها تمثل الطرف الآخر من النزاع ، وان القرار بيدها ، ولا يمكن مطالبة الناس بعدم الاعتراض طالما هناك انتهاك لحقوق الطائفة الشيعية ، تمارس على مرىء ومسمع منها .

ثانياً : من جهة ثانية ، يرى البعض ان أسباب المشكلة تكمن بالدرجة الأساس في أصل وجود الشيعة ومذهب التشيع في أهم منطقة سياسية واقتصادية واستراتيجية في المملكة . . . ولعل هذا الوجود بحد ذاته ليس مشكلة ، وانما المشكلة هي نظرة الحكومة واعتبارها كل من لا يدين بمذهبها معارضاً لها ، أولاً أقل مواطناً لا يجوز على كامل الثقة ، وينظر إليه بعين الريبة والحذر .

ومن خلال متابعة التاريخ السعودي ، نجد ان الحكومة ـ في أغلب الأحيان ـ لم تتنازل عن مسألة إلحاق مواطنيها بمذهبها قسراً . . واستطاعت فعلاً من تذويب القسم الأكبر من اتباع بعض المذاهب الأخرى ـ غير

الشيعية ـ ، بينما انزوى عن الساحة بالقوة زعماء تلك المذاهب وضويقوا ونالوا الأذى خاصة في الحجاز . وبالنسبة للشيعة بائت جميع المحاولات منذ قرنين من الزمان وحتى الآن بالفشل الذريع والاخفاق التام . . مما جعل السلطة تنظر للتشيع ـ اضافة إلى خلافه الفكري مع مذهبها ـ نظرة ملؤها الخوف من انتشاره .

وهكذا اتجهت الحكومة إلى وسائل قل نظيرها ، فهي لم تكتفِ باحراق كتب الشيعة واتلافها ولم تكتف بهدم مساجدهم ودور العبادة ، وقتل العلماء الشيعة وتهجيرهم ، بل حينما أخفقت في اجبار الأهالي ، لجأت إلى الإستيلاء على أراضيهم ومزارعهم وطرد السكان الأصليين من ديارهم إلى الخارج (إيران والعراق ودول الخليج الأخرى) ، وحلت محلهم أفراداً يدينون بمذهبها وسلمت لهم أملاك الشيعة . . ولعل مطالعة لأهم كتابين معتمدين رسمياً لدى الحكومة السعودية تكفي لبيان ذلك بصورة جلية ، وهما (عنوان المجد في تاريخ نجد ، لابن بشر ، وروضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام ، لحسين بن غنام) .

اننا نناشد الحكومة السعودية ، ان تترفع على الحساسيات المذهبية ، وان تتعامل مع المواطنين على أساس من المساواة والعدال . والا فلا يتوقع أحداً ان يتحول

الشيعة عن مذهبهم وبهذه الوسائل الممجوجة .

نعم نجحت الحكومة بقدر لا بأس به في ايجاد عازل بين المواطنين الشيعة وبين اخوانهم السنّة وأدى ذلك إلى الحد من انتشار مذهب أهل البيت (ع) ، بسبب الدعايات والفتن ، وما كان العديد مستعداً لتبني مذهب غير مرضي عن أتباعه وينالهم الأذى والضرر . . ومن المعلوم ان ما لا يقل عن ثلث الشيعة في الاحساء والقطيف يرجعون إلى قبائل سنيّة تشيعت قبل قرون قلائل .

بيد انه في السنوات الأخيرة ، حدث ما خشي منه ، حيث اعتنق العديدون مذهب التشيع لأسباب عديدة ، أهمها ان مظلومية الشيعة حرّكت عواطف الكثير ، وهذا يذكرنا بما جرى في البحرين في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، حيث ان سياسة الإضطهاد العظيم ضد الشيعة ، جعلت الكثير من الأفراد يعتنقون المذهب الشيعي .

ثالثاً : وهناك رأي يقول بأن ما يجري على المواطن الشيعي في البلاد ، مردّه تطرف المؤسسة الدينية ، حيث انها ـ المؤسسة الدينية ـ كانت تدفع تجاه انهاء الكيان الشيعي .

لا يخلو هذا الرأي من جوانب صحيحة ، ذلك لان السلطة التي تدين في بقائها ـ بعد ان تأسست ـ واستمرارها بوجهها الديني المعروف ، للمؤسسة الدينية ، أصبح لزاماً

عليها ان تجاريها في تطرفهـا ، كما جـارت الاخوان ، وكمـا تجاريهم حاليـاً ، وذلك تفـادياً لضغـوطات الـوهابيـة الكثيرة لاصـلاح ما يـرونه فـاسداً بنـظرهم ، وإذا كانت الحكـومة لا تقدم تنازلات مناقضة لمصلحتها بشكل حاد للمشايخ ، فأنها وجـدت انـه من السهـل اطـلاق العنـان لهم لايقـاع الأذى بـالشيعة ، وبـالتالي أصبحـوا الفئة المضـطهدة والمهضـومـة الحقـوق . ولا ينكـر ان الضغـوط الـوهـابيـة مـوجـودة على النظام ، ولكن لماذا يكـون الشيعة هم الضحيـة السهلة التي تقدم للمتطرفين المغاليين ؟؟؟ .

لا اكراه في الدين

الدين والعقيدة شأن قلبي يعتمد على قناعة الإنسان ووجدانه وادراكه الذاتي ، وإذا كان يمكن اخضاع الشخصية المادية للإنسان فإن شخصيته المعنوية المتمثلة بعقله وقلبه تستعصي على الإكراه والقسر . فكما لا يمكن اجبار الإنسان على أن يكره من يحب أو يحب من يكره كذلك لا يمكن اجباره على الإيمان بما لا يقنع به ويقبله وجدانه وعقله . . وغاية ما يحدث هو تظاهر الإنسان بالخضوع والقبول لا اعتقاده وايمانه فعلاً بما اقسر عليه ، وهذا التظاهر لا قيمة له ، لذلك اعتبر الإسلام اضطرار المسلم للتظاهر بالكفر غير مخل بايمانه يقول تعالى في الآية ١٠٦ من سورة النحل ﴿ من كفر بالله من بعد ايمانه إلا من اكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ .

ومن ناحية اخرى فإن التدخل في الشؤون القلبية للإنسان كمسألة العقيدة والدين بالفرض والإكراه يعتبر اعتداءاً صارخاً على إنسانية الإنسان ، ومصادرة لابسط حقوقه وادنى درجات حريته . يقول الشهيد سيد قطب :

« ان قضية العقيدة قضية اقتناع بعد البيان والإدراك وليست قضية إكراه وغضب وإجبار . . إن حرية الإعتقاد هي أول حقوق الإنسان التي يثبت له بها وصف إنسان ، فالذي يسلب انساناً حرية الإعتقاد ، إنما يسلبه إنسانيته ابتداء » .

(في ظلال القرآن ص٤٢٥).

لذلك فإن الله سبحانه وتعالى لم يفرض الإيمان به وقبول رسالاته على البشر بالقوة والجبر وإنما بعث الأنبياء (عليهم السلام) لتذكير الناس ودعوتهم وهدايتهم إلى الله وإلى الدين الحق دون فرض أو اكراه ، يقول الله سبحانه ﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ﴾ البقرة ٢٥٦ .

﴿ ولو شاء ربك لأمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ﴾ - يونس ٩٩ .

﴿ فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر ﴾

الغاشية ٢١ - ٢٢ .

واخرج ابن اسحاق وابن جرير عن ابي عباس في قوله

تعـالى ﴿ لا اكـراه في الـدين ﴾ قـال : نـزلت في رجـل من الأنصار من بني سالم بن عوف يقول له الحصين كان له ابنان نصـرانيـان ، وكـان هـو رجـلاً مسلمـاً فقـال للنبي (ص) ألا استكرهما فانهما قد ابيا إلا النصرانية ؟ فانزل الله فيه ذلك .

بـل ان الله سبحانـه نهى عن مناقشـة أهـل الكتـاب إلا بـاسلوب مؤدب ﴿ ولا تجـادلـوا أهـل الكتـاب إلا بـالتي هي أحسن ﴾ .

وانطلاقاً من هذا المبدأ العظيم فقد ضـرب المسلمون في تـاريخهم الـزاهـر اروع الأمثلة والنمـاذج في احتـرام الحـريـات الـدينيـة ، بـدءاً من المعـاهـدات التي عقـدهـا رسول الله (ص) لنصارى نجران وسائر فرق أهل الكتاب واقر فيهـا بحريتهم الـدينية وبعـدم التدخـل في شؤون معتقداتهم وشعـائرهم إلى مـواقف الخلفاء الـراشدين في احتـرام سائـر الديانات كما ينقل عن الخليفة عمر بن الخطاب حينمـا دخل كنيسة القيامـة في فلسطين وحـان وقت الصلاة غـادر الكنيسة إلى خارجها وادى الصلاة الواجبة ولما سئل في ذلك قال إني اخشى إذا مـا صليت في الكنيسـة أن يقـول المسلمين هنـا صلى عمر ثم يتخذوه مسجداً .

وعاش اتباع الديانات الاخرى في ظل الإسلام احـراراً محتـرمين التـزامـاً من المسلمين بتعـاليم الـدين حيث يقـول

رسول الله (ص) من اذى ذمياً فقد اذاني .

فـإذا كانت حـرية العقيـدة في ظـل الإسـلام مكفـولـة ومصانة حتى للمخالفين له والكافرين بـه فهل يـرض الإسلام بأن يتعامـل المسلمون فيمـا بينهم بالقسـر والإكراه في شؤون العقيدة والدين ؟

إن من الواضح والمعروف تعدد المذاهب والفرق عنـد المسلمين في المـاضي والحاضـر وتلتقي كل هـذه المذاهب في اصول واحدة مشتـركة هي الإيمـان بالله وبـرسولـه محمد صلى الله عليـه وآله وبـاليوم الآخـر ، كمـا تتفق على كتـاب واحـد هو القـرآن الحكيم وتتجه إلى قبلة واحـدة هي الكعبـة المعظمة ، إلى مـا هنالـك من مساحـات واسعة في الإتفـاق ولكن هذه المذاهب الإسلامية تختلف فيما بينها حـول بعض جـزئيات العقيـدة أو تفاصيـل الشـريعـة وهنـا كيف يجب أن يتعامل المسلمون فيما بينهم مع اختلاف مـذاهبهم وفرقهم ؟ هل يصح أن يصادر بعضهم حرية العقيدة للبعض الآخر ؟ أو هل يجوز لفئة أن تفرض فهمهـا للدين ورأيها الاجتهـادي في احكامه على الاخرين ؟

لقد تمرد الخوارج على الإمام علي بن ابي طـالب وهو الخليفة الشرعي الـذي انتخبته جمـاهير الأمـة وابتدعـوا لهم أراء واثاروا فتناً وتجراوا على اتهام الإمام علي بالكفر والشرك

ولكن الإمام رفض أن يصادر شيئاً من حقوقهم أو يحاسبهم على معتقداتهم بل نهى اصحابه أن يطلقوا عليهم مشركين أو منافقين ، واعلن على منبر الكوفة أنه لن يمنعهم دخول المساجد ولا حصتهم من بيت المال . ونقل الغزالي في المستصفى أن علي بن أبي طالب استشاره قضاته في البصرة في القضاء بشهادة أهل البصرة من الخوارج أو عدم قبول شهادتهم ، فأمرهم بقبولها .

وحينما طلب بعضهم من الخليفة عمر بن عبد العزيز أن يجمع الناس على مذهب ورأي واحد رفض ذلك وكتب إلى الأمصار ليقضي كل قوم بما اجتمع عليه فقهاؤهم .

وايضاً حينما طلب المنصور العباسي من الإمام مالك بن انس أن يضع كتاباً فقهياً على مذهبه ليحمل الناس عليه ، وألف الإمام مالك كتابه « الموطأ » لكنه رفض فرض مذهبه على الناس وخاطب المنصور قائلاً : « دع الناس يا أمير المؤمنين وما اختاروا لأنفسهم » .

وفي الواقع المعاصر فإن المسلمين في اغلب البلدان الإسلامية يمارسون حريتهم المذهبية كل حسب مذهبه . وتكاد بلادنا « السعودية » تنفرد من بين بقية البلدان بمصادرة الحريات الدينية المذهبية ، فاتباع أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم يعانون في السعودية ضغوطاً وتمييزاً طائفياً لا شبيه

لـه في جميـع انحـاء العـالم مـع انهم يشكلون ربـع أو ثلث سكان البلاد !! فبناء المساجد ممنوع عليهم ! وكتبهم الدينية محظورة التداول لهم ! وشعائر مذهبهم محاربة ! ومحاكمهم الشرعية لا تملك ادنى الصلاحيات ! والأخـطر من ذلك تشن ضـدهم حملة اعلاميـة عدوانيـة للتشكيـك في دينهم ولنسب معتقداتهم ! كما تمارس ضدهم سيـاسة التمييـز الطائفي في الوظائف والجامعات ومشاريع العمران !!

إنـه لوضـع عجيب غريب يتنـافى مع مبـادىء الإسلام وميثاق حقوق الإنسان ولا يكاد يصدق العقل حـدوثه في ظـل حكـومـة تـرفـع شعـارات الإسـلام وتتبنى خـدمـة الحـرمين الشريفين . . إن سياسة التمييز الطائفي تشوه سمعة الإسلام في العالم وعند الأجيال الناشئـة كما تعـرض الوطن والشعب لاعـاصير الفتن والأحقـاد . . وإن الشيعة في السعـودية وهم يطالبون بحريتهم الدينية إنما يطالبون بحق إنساني مشروع ، فمتى تعيد الحكومة السعودية النظر في تعاملها مـع مواطنيهـا من الشيعـة ، لتتحقق المساواة بين المـواطنين ولتخيب آمال الأعداء في تمزيق الأمة وتفريق صفوفها .

المسلمون في المعسكر الشرقي والشيعة في السعودية

الأحداث والمتغيرات الأخيرة في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية تحمل في طياتها اكثر من عبرة وأكثر من درس لمن يتأملها ويتفكر في خلفياتها .

ومن بين ما تحمل من العبر والدروس : مسألة تعاطي السلطة مع الأفكار والمعتقدات ، فقد انبثقت الأنظمة الحزبية القائمة هناك من ارضية الإلتزام بالفكر الماركسي الشيوعي ، واستهدفت تطبيقه ، ولأن من بين شعوبها ومواطنيها من يرفض أو يخالف الشيوعية كقوة أو كنظام حكم ، فإن تلك الأنظمة الماركسية لم تتردد في المواجهة وخوض المعارك الشرسة ضد مخالفيها فكرياً وإن لم يبدوا معارضة سياسية ، كما هو الحال بالنسبة للمسلمين المواطنين في الإتحاد السوفياتي والعديد من دول اوروبا الشرقية ، فقد تعرضوا طوال سنوات الحكم الماركسي المستبد

إلى تصفيات وحرب فكرية اعلامية اجتماعية نفسية ، حيث صودرت حرياتهم الدينية فما كانوا يستطيعون التعبير عن معتقداتهم ولا ممارسة شعائرهم ، بل منعوهم حتى من استخدام اسمائهم واسماء ابائهم واجدادهم وعوائلهم والزموهم باستبدالها باسماء لا تحمل رائحة دينهم وجذورهم العرقية !! واغلقوا مساجدهم وحاصروهم ثقافياً بمنع ابنائهم من الهجرة إلى الحوزات والمعاهد الإسلامية لدراسة الدين خارج بلدانهم ، ومنع دخول وطبع القرآن والكتب الدينية . وحظروا عليهم السفر لاداء فريضة الحج ، ثم وجهوا صوبهم سيلاً من الإعلام الإلحادي المضاد والمعادي لدينهم وتاريخهم ، وكان لا بد لأبنائهم أن يدرسوا مناهج الإلحاد المخالفة لعقيدتهم في مختلف مراحل الدراسة الرسمية .

والأن وبعد سبعين عاماً من القهر العقائدي والقمع الفكري ماذا كانت النتيجة ؟

لم يحصل ما كان يهدفه ويتوقعه الشيوعيون من تذويب المجتمعات الإسلامية الخاضعة لسيطرتهم وتنازلها عن هويتها الدينية والتاريخية ، بل ازداد تمسكهم بدينهم واصرارهم على مبادئهم وحرصهم على الإحتفاظ بخصائصهم ، وذلك كرد فعل طبيعي وكتحد فطري لما واجهوه من قمع وضغوط . وما انتفاضة المسلمين في

اذربيجان الإتحاد السوفيتي إلا نموذج ومظهر للغضب الديني والتحدي العقائدي الذي لا بد له من الإنفجار مهما طال الزمان .

ونود لو أن حكومتنا السعودية ـ أصلحها الله ـ تقرأ وتتأمل هذا الدرس في تعاملها وتعاطيها مع المواطنين الشيعة في المملكة العربية السعودية .

فالحكومة السعودية انبثقت من ارضية الإلتزام باراء الشيخ محمد بن عبد الوهاب وهو يعبر عن طريقة فهم معين للإسلام يخالفها الكثيرون من المواطنين وخاصة الشيعة ، بيد أن التزام الشيعة بمذهبهم الذي يختلف في فهمه للإسلام عن الأراء الوهابية لم يكن يعني المعاداة للحكم السعودي ولا الإصطدام معه وخلافاً للعديد من القبائل والمناطق التي قاومت السيطرة السعودية ولم تخضع لها إلا بعد حروب ومعارك فإن الشيعة في المدينة المنورة ونجران والاحساء والقطيف قبلوا الحكم السعودي بعد ان اشترطوا لأنفسهم شرطاً بسيطاً هو ضمان حريتهم الدينية ! ولم يبخلوا بأموالهم وثرواتهم على الحكومة السعودية أيام حاجتها الماسة وللعديد من ادبائهم قصائد وكلمات يعلنون فيها قبولهم بالحكم السعودي والتزامهم بواجبات المواطنية في ظله بل ويمدحون فيها مقامات الحكم والسلطة . . .

ولكن المؤلم والمؤسف جداً هو سياسة الحكومة السعودية تجاه هؤلاء المواطنين الشيعة ، حيث استغلت موقعها في السلطة والحكم لتشن على المواطنين المسلمين الشيعة حرباً عقائدية شعواء تستهدف تغيير هويتهم .

والأن وبعد سبعين سنة من سياسة القمع الطائفي والحصار العقائدي الذي تمارسه الحكومة السعودية تجاه المواطنين الشيعة فما هي النتائج والثمار ؟

لقد كان رد فعل الشيعة في السعودية المزيد من التمسك والإلتزام بمذهبهم وخصائصهم ومقاومة كل السياسات الطائفية بالتحدي والصبر والإستقامة .

ويؤسفنا أن نقول أن هناك تشابها ووحدة في اسلوب وطريقة التعامل والتعاطي مع المعتقدات بين الحكومات الشيوعية تجاه مواطنيها المسلمين وبين الحكومة السعودية مع مواطنيها الشيعة وهو اسلوب القمع الفكري والقهر العقائدي ومحاولات التذويب ومن ثم الحصار والمحاربة . .

فالشيعة في السعودية يمنعون إلي الأن من بناء المساجد والحسينيات ، ويمنع ابناؤهم من الهجرة للدراسة في الحوزات العلمية الشيعية ، وتمنع كتبهم من الدخول والطباعة في بلادهم ويفقدون حتى حريتهم في استخدام

الأسماء التي تحمل رائحة مذهبهم !!!

وما دام الاسلوب واحداً فإن النتيجة لا بد وأن تكون واحدة فالعقيدة لا يزيدها القمع والضغط إلا قوة وصلابة .

هذا ما نأمله ونرجوه وهو ابسط حق وتنازل يمكن أن تقدمه الحكومة للشعب في عصر الحريات وتقدم مسيرة حقوق الإنسان .

الشيعة ليسوا أعداء

من الحكمة والحنكة القدرة على تمييز الأصدقاء من الأعداء ، فما كل من تظاهر لك بالصداقة هو صديق حقيقي ، ولا كل من توهمت عداوته يكون عدواً واقعياً ، فقد يحصل الإلتباس وتختلط الظواهر فيصعب الفرز والتمييز بين الأصدقاء والأعداء إلاّ على من صفا قلبه واستخدم عقله .

ولعل من أخطر مجالات هذه الحقيقة هو المجال السياسي فإذا أخطأت حكومة ما في تشخيص أعدائها ومعرفة أصدقائها فإن ثمن هذا الخطأ سيكون فادحاً على مستقبلها وشعبها .

وهذا هو المنزلق الخطير الذي إندفعت إليه الحكومة السعودية في تعاملها مع النظام العراقي الصدامي من جهة

ومع مواطنيها من الشيعة من جهة ثانية .

مبدئياً النظام البعثي العراقي يتناقض في منطلقاته وشعاراته العلمانية والقومية مع ما تتبناه الحكومة السعودية من منطلقات وشعارات دينية وإسلامية ، كما أن النزعة التوسعية العدوانية لنظام البعث العراقي يشكل تهديداً ليس بالجديد للسلطة السعودية ونفوذها في المنطقة فقد إستقطب بعض العناصر والفئات من المواطنين السعوديين ليكونوا إمتداداً لإتجاهه البعثي ومعارضته للحكومة السعودية وكانت بغداد مقراً ومحضناً لنشاطاتهم المزعجة للحكومة ، كما رفض النظام العراقي ترسيم الحدود مع السعودية لفترة طويلة .، وكان يستغل الفرص للتأليب ضد النفوذ السعودي في المنطقة . . ومع كل ذلك فإن الحكومة السعودية وإستجابة لبعض المخاطر الوهمية والتكتيكات الخادعة وقعت في شراك حب النظام الصدامي ورأت فيه عشيقاً وصديقاً ومدافعاً عن العروبة وناصراً للإسلام وحامياً للمنطقة ، واغدقت عليه مليارات الدولارات ، وفتحت اراضيها لأنابيب نفطه وتبنت الدفاع عن مواقفه دولياً وكان إعلامها بوقاً يردد إدعاءاته في الوقت الذي كان يشن فيه حرباً عدوانية ضد الشعب الإيراني المسلم ويمارس إبادة بشعة وفتكاً شريراً بالمؤمنين وعلماء الإسلام في العراق !!

وعلى الصعيد الآخر فقد إلتبست الأمور على الحكومة السعودية في تعاملها مع المواطنين الشيعة في المنطقة الشرقية والمدينة المنورة ونجران فتوهمتهم اعداء وصارت تتعامل معهم على هذا الأساس ، واتخذت ضدهم الإجراءات العدائية وهم مواطنون ضعفاء وهي سلطة تمتلك القدرة والسيطرة . .

مع أن تاريخ الشيعة في السعودية وواقعهم المعاصر يثبت إخلاصهم لوطنهم وطيب نواياهم واستقامة مواقفهم تجاه النظام ، فإذا كانت مختلف المناطق والقبائل قد خاضت المعارك والحروب ضد سيطرة الحكم السعودي في بداية تأسيسه فإن الشيعة في المنطقة الشرقية لم يشهروا ضده إلّا سلاح التفاوض والحوار ليضمنوا في ظله حقوقهم وحريتهم وفضلوا الحكم السعودي على الإنتداب البريطاني الذي كان مطروحاً عليهم بالحاح واغراء من قبل الإنكليز ، واستولت الحكومة السعودية على مناطق الشيعة دون أي معركة أو قتال . . وحين كان النظام السعودي يعاني من فقر مدقع وضائقة مالية أول نشأته كان الشيعة ، هم مصدر لتمويله حيث كانوا ينعمون بثروات وافرة وزراعة لا مثيل لها في البلاد ففرض عليهم النظام الضرائب الباهظة لتوفير نفقاته حتى لقد إضطر بعضهم إلى بيع أثاث بيته !!

وشاءت حكمة الله تعالى أن يتفجر النفط في مناطق الشيعة وأن يصبح نفطهم مصدر الثراء والنعمة والخير لكل البلاد وللحكومة . . وعلى اكتاف الشيعة وبعرقهم قامت المنشآت النفطية حيث كانوا يشكلون الغالبية الساحقة من العاملين في شركة النفط كما هو معروف . . ولم يتقاعس الشيعة عن البذل والتضحية في مختلف المجالات لخدمة وطنهم وضمن توجهات الحكومة ، كما لم تصدر منهم أي بادرة عداء تجاه السلطة فلم يشاركوا في أي محاولة لقلب نظام الحكم ولا أي تآمر خارجي ضد السلطة وكانت منطقتهم ومجتمعهم من أهدأ المناطق والمجتمعات .

لكن المؤسف والمؤلم أن الحكومة السعودية إتخذت تجاههم موقف العداء والتجاهل بعد أن قويت شوكتها لا لذنب إلا لأنهم يخالفونها في المذهب حيث يتبعون مذهب أهل البيت عليهم السلام ولم يكن بمقدور الشيعة التنازل عن مذهبهم الذي يعتقدونه حقاً لازماً ! !

وقد لعبت ثقافة التعصب والتزمت الديني لدى رجال الدين الملتفين حول السلطة دوراً مهماً في تأجيج حالة العداء ضد الشيعة . . كما أن الحوادث السياسية خلال العشر سنوات الماضية صبت الزيت على نار العداء للشيعة حيث تبنت دوائر المخابرات الأجنبية ووسائل الإعلام الدولية

موقف التحريض ضد الشيعة في إطار الصراع مع الثورة الإسلامية الإيرانية ومنعاً لقيام وحدة إسلامية شاملة .

إن تراكم الضغوط وتصعيد حالة العداء للشيعة أوجد في أوساطهم توجهاً للزوم الدفاع عن الذات والمطالبة بالحقوق المشروعة ، وبدلاً من أن تبادر الحكومة السعودية لإعادةلا النظر في موقفها منهم وتعاملها معهم فإنها إعتبرت ذلك التوجه وتلك المحاولات دليلاً ومستمسكاً ضدهم .

وهكذا أخطأت الحكومة في تشخيص أعدائها كما اخطأت في تمييز أصدقائها . .

ونأمل من أن تكون الحوادث الأخيرة والتي كشفت للحكومة خطأها المميت الفادح في التحالف مع صدام وموقف الشيعة المبدئي تجاه العدوان الصدامي أن يكون سبباً دافعاً للحكومة السعودية لإعادة النظر في نظرتها للشيعة وتعاملها معهم فهم ليسوا اعداء بل مواطنين مخلصين مضطهدين .

المواقف الوطنية للشيعة

على امتداد تاريخ المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية وما تخلله من أزمات حادة وقاسية كان الشيعة في مقدمة المتصدرين للدفاع ومواجهة الأزمات ، فقد اثبتوا طيلة فترات التاريخ حضوراً فاعلاً ورئيسياً في ساحة العمل الوطني ضد العدوان الأجنبي وذلك للارتباط الكامل والوثيق بين السكان الشيعة والتراب الوطني الذي نشأوا عليه ولطبيعة الثقافة الشيعية التي ربتهم على الإستقامة والصمود والتضحية من أجل الحق والكرامة .

ولأن الشيعة في المنطقة الشرقية هم أهل هذا الوطن الذي تشكل على ترابه وجودهم وتاريخهم كوجود أصيل فكان من الطبيعي أن يضطلعوا بالدفاع عنه والإستماتة في سبيل الحفاظ عليه وأن يكونوا سداً منيعاً قبالة كافة أشكال العدوان الخارجي .

وتبدو الصورة جلية من خلال قـراءة صفحات التـاريخ في بعض أدواره المختلفة والتي مرت فيها المنطقة بانعطافات خطيرة سجّل خلالهـا الشيعة في المملكـة موقفـاً وطنياً رائعـاً حينما كانـوا يذودون عن حيـاض الوطن والتصـدي للمعتدين على حريمه .

ففي غزوة القرامطة على المنطقة الشرقيـة سنة ٢٨٧هـ بقيـادة أبو سعيـد الجنابي ومـا فعله الأخيـر من تـدميـر رهيب للأحياء السكنية واحراق اهلهـا بالنـار وقتل من حـاول الهرب وكما يقول الشاعر الشيعي ابن المقرب في بيت من الشعر :

وحــرقــوا عــبــد قيس فـي مـنــازلـهـم
وغــادروا الغــر من ســاداتهــا حـمـمــاً

ورغم دور القـوة العسكريـة للقرامـطة في تمكينهم من السيــطرة على الاحسـاء والقــطيف لفتـرة من الـزمن إلاّ أن التـاريخ يشهـد للشيعـة في المنـطقـة الشـرقيـة استبســالهم وبطولاتهم في مقاومـة الإجتلال القـرمطي ثم اخـراجهم إلى الأبد .

فقـد انبرى عبـد الله بن علي العيـوني مؤسس الـدولـة العيونية (٤٦٧ ـ ٦٤٢هـ) لقيادة حركة المقاومة الوطنيـة ضد القرامـطة في عـام ٤٦٦هـ مدة سبـع سنـوات حتى تمكن من طرد فلول جيوش القرامطة من المنطقة واعلان دولة العيونيين

المستقلة والتي اشتهر منها الشاعر علي بن مقرب العيوني من شعراء أهل البيت (ع) الذي خاطبهم في احد قصائده قائلاً :

قمنا بسنتكم وحطنا دينكم
بالسيف لا نالوا ولا نتبرم
وعلى المنابر صرّحت خطباؤنا
جهراً بكم وأنوف قوم ترغم
لا تسلموني يوم لا متأخر
لي عن جزا عملي ولا متقدم

فعاشت البلاد في أجواء الأمن والحرية والإستقلال بعد أن اندحرت جيوش القرامطة الغزاة وتولى اصحاب هذه الأرض زمام السلطة .

ويدور دولاب الزمن وتمر المنطقة الشرقية بمحنة اخرى إبان الغزو البرتغالي لمناطق الخليج واستيلاء الجيوش الغازية ـ في أول ظاهرة استعمارية تمر بها المنطقة ـ على أغلب المدن والموانىء وذلك في نهاية عام ٩٢١هـ .

ثم جاء الإستعمار البرتغالي ليطأ جيوشه تراب الوطن بعد احتلاله الأحساء في عام ٩٢٧ هـ وإقدامه على تأسيس القلاع والحصون والمراكز الدفاعية في خطة استعمارية طويلة المدى غير ان جيوش البرتغاليين لم تجد طريقاً معبّداً لاحتلال الوطن بل واجهت قلعة حصينة صامدة فقد انبرى

أبناء المنطقة لمواجهة قوات الإحتلال، فبعد أن وقعت الحرب بين الدولة العثمانية ـ بعد دخولها القطيف ـ والجيوش البرتغالية الغازية وقف الشيعة في المنطقة الشرقية موقفاً وطنياً مشرّفاً حينما قاموا بمساندة الدولة العثمانية ـ كممثل للدولة الإسلامية آنذاك ـ في حربها ضد البرتغاليين حتى تمكنت القوات العثمانية من إنزال الهزيمة في جيش الإحتلال البرتغالي وتطهير ثغوره وتحصيناته ودحر فلوله في عام ٩٥٨هـ، حيث عادت المنطقة الشرقية إلى حظيرة الدولة الإسلامية بعد وقفة الكرامة التي وقفها الشيعة في السعودية ضد كيد المعتدين.

وموقف وطني آخر يسجله الشيعة في السعودية فبعد التدخل العسكري البريطاني في الخليج عام ١٨٢٠م والنشاط الدبلوماسي المكثف للإستعمار البريطاني لابعاد النفوذ المصري عن الخليج ثم قيام البحرية البريطانية بفرض حصار على القوات المصرية في القطيف وسيهات والعقير في شهر مايو عام ١٨٤٠م ، والدخول معها في عمليات عسكرية بهدف تقليم اظافر محمد علي باشا من بسط نفوذه في منطقة الخليج وابعاد العثمانيين من ميدان الصراع الخليجي لتهيئة الأجواء في المنطقة للإحتلال الإنجليزي ، غير أن الإنجليز واجهوا معارضة شيعية شديدة وواسعة رغم الإغراءات التي قدمها الإنجليز لزعماء الشيعة في المنطقة

الشرقية منها ما حصل عام ١٨٩٩م عندما زار الممثل البريطاني في البحرين الزعيم القطيفي منصور بن جمعة وعرض عليه نيابة عن بريطانيا المساعدة على الإستقلال وتقديم الحماية ضد أي اجراء عسكري قد تتخذه الدولة العثمانية ، ولكن منصور بن جمعة بوازع من الحمية الدينية ووفاء للدولة الإسلامية رفض العرض البريطاني جملة وتفصيلاً .

وقد تتابعت المحاولات البريطانية مع زعماء الشيعة في المنطقة للقبول بدولة مستقلة تحت الحماية البريطانية كالمحاولة في عام ١٩٠٥م مع حسين النصر عمدة سيهات وعام ١٩٠٧م مع منصور باشا من قبل المقيم البريطاني في الخليج المستر برسي كوكس ، وقد قوبلت هذه العروض برفض قاطع .

فلما شعر الإنجليز بخيبة أمل قاموا بارسال سفينة حربية عام ١٩٠٨م إلى راس تنورة بالقطيف فركزت علمها البريطاني هناك فما كان من الشيعة من أهالي مدينة صفوى إلّا أن بادروا إلى انزال العلم البريطاني وتمزيقه وتحطيم ساريته مما جعل البريطانيين يفقدون الأمل في اغراء الشيعة للقبول بعروض الإستعمار الإنجليزي ثم في الدولة السعودية الثانية والتي تعرض الشيعة في المنطقة الشرقية لمحن شديدة

تمثلت في غارات قبائل البدو في وقت عمّت فيها البلاد الفوضى واضطربت المنطقة حتى تصورت بريطانيا أن الفرصة باتت سانحة لأن يقبل شيعة المنطقة الشرقية عروضهم فبعثت سفينة حربية أرست في ميناء رأس تنورة سنة ١٣٢٧هـ ولكن الأهالي رفضوا الإستجابة لترغيبات الإنجليز بدافع ديني وطني وقبلوا الحكم السعودي بعد الإتفاق الذي عقد بين زعماء الشيعة في الهفوف على رأسهم الشيخ موسى أبو خمسين في جمادى الأول عام ١٣٣١ هـ مع ابن سعود في منزل الشيخ عبد اللطيف الملا وكذلك الحال في القطيف حيث كان يتزعم الشيعة الشيخ علي أبو عبد الكريم الخنيزي هذه كانت بعض المواقف الوطنية لشيعة المنطقة الشرقية والتي تعبر - بحق - عن تمسكهم بتراب الوطن والدفاع عنه والذي من أجله رفضوا المزايدة عليه .

وقد يحاول البعض إثارة الشكوك حول علاقة الشيعة بالجمهورية الإسلامية في إيران عندما استنكروا عدوان النظام العراقي عليها في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٠م معتقدين هؤلاء المشككين أن هذا الموقف يعارض الروح الوطنية .

بيد أن حقيقة الأمر هي أن تعاطف الشيعة من اخوتهم

الإيرانيين إنما كان مبدئي يقضي بوجوب التأييد لجميع الشعوب الإسلامية الثائرة ضد الهيمنة والظلم من منطلق كما هو الموقف من الثورة الإسلامية في افغانستان ضد الغزو السوفيتي والإنتفاضة الجماهيرية في فلسطين المحتلة ضد الكيان الصهيوني الغاصب .

ولقد اثبتت الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج بعد اقدام القوات العراقية على احتلال الكويت وترويع شعبه ونهب ثرواته ، صدق الموقف الشيعي الذي استنكر على صدام حسين جرائمه ضد الإسلام والمسلمين في إيران وهي ما ظهرت للعيان حتى اعترفت بذلك حكومات الخليج بما فيها الحكومة السعودية بما يدلل على أن الشيعة في المنطقة الشرقية لم يهدفوا من موقفهم المتعاطف مع الجمهورية الإسلامية في إيران في حربها طيلة ثمان سنوات مع النظام العراقي سوى التزام جادة الحق ، وكانوا يتمنون لو ان الحكومة السعودية اتخذت ذات الموقف .

وها هم الشيعة في المنطقة يتخذون نفس الموقف من الأزمة الراهنة في الخليج حيث اعربوا عن استنكارهم وشجبهم للإحتلال العراقي للكويت وأعلنوا استعدادهم للدفاع عن الوطن ليعيدوا سيرة الآباء والأجداد في الذود عن حريم الوطن وكرامته .

اخطار السياسة الطائفية

كان لا بد لهذه الازمة الخطيرة ـ احتلال صدام للكويت ، وما استتبعه من زحف القوات الأجنبية للمنطقة ـ أن تترك آثاراً كبيرة على مختلف الأصعدة في بلادنا ، فهي اخطر ازمة تمر بها البلاد منذ تأسيس النظام السعودي .

ولعل من أبرز تلك الآثار والنتائج التي تفرضها هذه الأزمة مراجعة الواقع السياسي الإجتماعي في هذه المنطقة ، فما حدث يكشف عن خلل كبير وثغرات واسعة لا يصح أبداً تجاهلها والمرور عليها مرور الكرام .

من هنا فإننا نوافق تماماً على ما قاله الملك فهد في حديث تناقلته وسائل الإعلام وورد فيه ما نصه : « إن نظامنا السياسي في حاجة إلى إعادة النظر فيه من الفه إلى يائه » .

إن عملية النقد والتقويم والمحاسبة والمراجعة من

أجل معالجة نقاط الضعف وتطور النواحي الايجابية سمة حضارية يدعو إليها ديننا الإسلامي الحنيف وينادي بها العقل السليم في مختلف المجالات على الصعيد الفردي والاجتماعي .

فقد جاء في الحديث الشريف : « ليس منا من لم يحاسب نفسه في كل يوم فان عمل خيراً استزاد الله منه وحمد الله عليه وإن عمل شراً استغفر الله منه وتاب إليه » .

وفي حديث آخر يدعو إلى التطور والتقدم وعدم الجمود على مستوى معين يقول : « من تساوى يوماه فهو مغبون ومن كان آخر يوميه شرهما فهو ملعون . ومن لم ير الزيادة في نفسه فهو إلى النقصان ، ومن كان إلى النقصان فالموت خير له من الحياة » .

ونحن نرى المجتمعات المادية المتقدمة كيف تخضع واقعها ومواقفها وسياساتها دائماً لحالة النقد والتقويم والمراجعة عبر انظمتها الديمقراطية ومؤتمراتها العلمية ووسائلها الإعلامية الحرة .

إننا نتمنى ونأمل من أن تكون تصريحات الملك هذه وما سبقها من وعد باعتماد دستور للحكم وقيام مجلس للشورى وتنفيذ نظام المقاطعات ، أن يكون كل ذلك تعبيراً

عن تصميم جاد وعزم اكيد على تطوير النظام السياسي في بلادنا ، وأن لا يكون كالوعود السابقة التي طال انتظار الشعب لتحقيقها !!

وإذا كان النظام السياسي السعودي في حاجة لإعادة النظر فيه كاملاً من ألفه إلى يائه حسب تعبير الملك فهد فإننا نشير هنا إلى قضية مهمة نراها في طليعة المسائل التي يجب معالجتها سريعاً واعتماد الحلول اللازمة تجاهها .

وتلك هي قضية سياسة التمييز الطائفي التي مارسها النظام السعودي منذ نشأته تجاه المواطنين . . فالشعب كله بحمد الله يدين بالإسلام ومعلوم أن فهم المسلمين لدينهم والتزامهم باحكامه يتم عبر مذاهب ومدارس مختلفة تتفق في الاصول والأسس والقواعد وتختلف في التفريعات والتفاصيل . . وهذه حقيقة تاريخية واقعية لا سبيل لانكارها أو تجاوزها ، وهي لا تخص بلداً دون آخر فلا تكاد ترى مجتمعاً أو شعباً مسلماً يتفق كل افراده على مذهب واحد أو مدرسة واحدة . . بل حتى ضمن المذهب الواحد هناك اختلاف وتعدد في الآراء والاجتهادات حول بعض المسائل . . وهذا هو واقع المسلمين في مختلف البلدان وبلادنا واحدة منها لكن ما تفردت به بلادنا منذ قيام الحكم السعودي هو تبني السلطة لمذهب معين ومحاولة فرضه

بالقوة على الناس والتمييز بين المواطنين على أساس انتمائهم المذهبي !!

وقد عانى المواطنون الشيعة في السعودية وهم يشكلون ٢٥٪ من الشعب الكثير من الويلات والاضطهاد والحرمان من ابسط حقوقهم الانسانية جراء تلك السياسة الطائفية المقيتة . . والتي سببت لكل الشعب والوطن اضراراً ومشاكل خطيرة . . ونشير في هذه العجالة إلى بعض تلكم الأضرار والأخطار التي انتجتها السياسة الطائفية في بلادنا :

أولاً : لقد خسر الوطن كثيراً من طاقات ابنائه الذين وئدت كفاءاتهم وعطل دورهم وكبتت مواهبهم بسبب انتمائهم المذهبي ، وحتى بعض الكفاءات التي اثبتت اخلاصها وجدارتها العلمية والعملية كانت تفصل وتقال وتعزل لانتمائها المذهبي ولدينا قائمة طويلة تشتمل على اسماء العسكريين والأطباء المتخصصين واصحاب الخبرات العملية الذين فصلوا من اعمالهم بعد سنين من الخدمة المخلصة لبلادهم لا لسبب إلا لأنهم من الشيعة.

ثانياً : تمزيق وحدة الشعب : فنحن نرى الدول التي تتكون شعوبها من قوميات أو أديان متعددة كيف تعمل المستحيل وتصرف الجهود الطائلة لخلق الوحدة الوطنية ،

المصلحة للشعب وحماية الـوطن وقوة الـدولة ، بينمـا نلحظ بـأسف ومرارة مـا يحصل في بـلادنا من تمـزيق وحدة شعبنـا وكله عربي مسلم بمبرر تافه سخيف هـو الاختلاف في بعض المسـائل الفـرعية الجـزئية من الـدين !! حتى اصبـح بعض الشعب ينظر إلى البعض الآخر ممن يختلف معه في المذهب وكأنه عدو رئيسي يستأثر باولوية المقاومة والمواجهة .

ثالثاً : زعزعة الثّقة بين السلطة والشعب : فالمواطنون الـذين يضطهـدون ويحـرمـون من حقـوقهم بسبب انتمـائهم المذهبي لن يتمكن الولاء والثقة بالحكومة من نفوسهم ، كما أن الحكـومة بنـظرتها الـطائفيـة تخلق بينهـا وبين المـواطنين حاجزاً مصطنعاً من عدم الثقة والإطمئنان .

رابعاً : الثغرة الأمنيـة : فإن الشعـور بالغبن والـظلامة عند المواطنين الشيعة لا بد وأن يـدفع البعض منهم للمـطالبة بـالعدل وللضغط على السلطة من أجـل حقوقهم المشـروعـة ومع اصرار الحكومة على سياستها الطائفية فإنها وكمـا حصل ستتعامل مع المسألة امنياً وعبر جهاز المبـاحث والمخابـرات باساليبه القمعية التي تـزيد رقعـة المعارضـة والضغط وتسبب ردود فعل غاضبة في الكثير من الأحيـان . وتكون النتيجـة تعكيراً لصفو الأمن والاستقـرار الذي تحـرص عليه الحكـومة

وينشـده الشعب واحداث الفتـرة الماضيـة دليل واضـح على ذلك .

خامساً : إتاحة الفرصة للقوى الخارجية للإستفـادة من هذه الثغرة ، فواضح في العلاقات الدولية أن تسعى كل دولة تناويء دولة اخرى لتشجيع المعارضة والضغوط الداخلية في تلك الـدولة التي تنـاوئها . . لـذلك ليس غـريبـاً أن يتشـدق النـظام العـراقي حـاليـاً بشعـارات التحـريض عبـر وسـائله الإعـلاميـة للشيعـة في السعـوديـة رغـم المـواقف المبـدئي المعـادي لصدام من قبـل الشيعة في السعـودية والـذي اعلن عنـه علمـاؤهم داخـل وخـارج البـلاد . وقـد تجـد النـداءت العـراقية آذانـاً صاغيـة عند من تشتـد عليهم ضغوط السيـاسة الطائفية للنظام !!

وأخيراً فإننا نرجـو أن تكون الفتـرة الماضيـة باحـداثها كافية لكشف اضرار واخطار سياسة التمييز الطائفي وأن تكون هذه القضية من اوائل ما تتصدى الحكومة السعودية لمعالجته طبقاً لوعود الملك فهد بالإصلاح .

الشيعة والدستور

من اين يبدأ الإصلاح

تكررت تصريحات الملك عن الحاجة إلى وضع نظام اساسي للحكم ووضع مجلس شورى ونظام للمقاطعات ، وقد جاءت تصريحات الملك للمرة الثانية والتي اعلن فيها أن النظام السياسي للبلاد بحاجة إلى اصلاح من الفه إلى يائه ، عاكسة لطبيعة المرحلة وتحدياتها ، معبرة عن رغبة اولية لدى الحكومة لفك طوق (الفيتو) المضروب على الإصلاح السياسي في البلاد أو أي مطالبة مشروعة للمواطنين .

غير أن تجاوز الملك للفظ الدستور والاستعاضة عنها بكلمة القانون الأساسي للحكم أثار بعض التخوفات من أن

تنحو الحكومة إلى وضع نظام اساسي لتوارث الحكم وتعود إلى التشبث بمقولتها السابقة القائلة بأن دستور البلاد هو القرآن ، وكان تقنين احكام القرآن والسنة النبوية في لوائح تحدد صلاحيات الحاكم والمحكوم وتنظيم سير الأمور في البلاد امر ينافي الشريعة الإسلامية !!

وبالطبع تختلف اساليب نشأة الدساتير باختلاف الظروف والاوضاع المحيطة بهذه النشأة ، لأن كل دستور يعتبر وليد الظروف الموضوعية التي احاطت به سواء بالنسبة لنشأته أو مضمونه . . ويصنف فقه القانون الدستوري اساليب نشأة الدساتير إلى نوعين رئيسيين ، أساليب ديمقراطية واساليب غير ديمقراطية .

وبعكس ما درجت عليه دول العالم الثالث من اعتبار الدساتير اداة تساعد تسلط الحاكم على المحكوم فإن للدستور في الدول المتحضرة مفهوماً يجعل منه القانون الأعلى الواجب الإتباع في مواجهة الحاكم والمحكومين ومنه تستمد السلطات العامة سندها الشرعي في الحكم ، وعلى ضوئه تحدد النظرية العامة للقانون التي تسود علائق المحكومين بشتى صورها .

ومن هنا نتمنى ألا تكون وعود الملك كتلك التي سبق أن تكررت طيلة الخمسة عشر سنة الماضية ، والتي اطلقت

الحكومة فيها الكثير من الوعود وكلها مؤكدة على وضع دستور اساسي للحكم وانشاء مجلس شورى ونظام للمقاطعات ، خاصة مع تطور الأوضاع الإقليمية والدولية الدافعة باتجاه التغيير ومع ما رافق النمو الشعبي في البلاد من تطور جعله تواقاً لذلك الإتجاه .

لقد حان الوقت إلى الإنتقال بالبلاد إلى الحالة العصرية في الحكم ، حالة سيادة الدساتير والقوانين الحافظة والمقيدة للحاكم والمحكوم وحالة المشاركة السياسية التي تنتقل بالبلاد إلى صفوف الدول الديمقراطية الضامنة للحقوق والحريات دولة يشارك فيها الجميع في أداء امورها وتتعاضد فيها سواعد الشعب مع الحكومة لبنائها .

وأمام هذا المنعطف الذي كما رأينا ليس أمام الحكومة من خيار سوى سلوكه كاسلوب امثل لضمان الإستقرار ، تعاود مسألة مظلومية الشيعة واصلاح الخلل القائم في العلاقة بينهم وبين الحكومة الطرح من جديد ، بغية أن تكون فاتحة لعملية تغيير تضع أبناء الطائفة في موقعهم الطبيعي كقطاع مهم وفاعل من الشعب السعودي ، له حقوقه وعليه واجباته . ولعل احد الموارد المهمة لمعاودة طرح ذلك الموضوع هو ما بدء يتداول في اوساط الشيعة من أن تستغل الحكومة المرحلة المقبلة لتضاعف من ضغطها على الشيعة وتكرس

الـوضع القـائم بصيغ قـانونيـة ودستـوريـة ، هـذا فضـلاً عن المشـاركة الشيعيـة المقبلة في الانظمـة المقتـرحـة والتي من المتوقع أن تنسقها الحكومة على ذات الوضـع المغلوط الذي خلقته ودابت جاهدة على ترسيخه وجعله حقيقة يومية يعيشها جميع المواطنين كالتقليل من عدد سكان الطائفة الشيعية إلى مستوى لا يقارب تعدادها الحقيقي الذي لا يقل عن ٢٥٪ من تعداد سكان البلاد .

وحتى لا يتكـرر الخـطأ من جـديـد وتبنى المعـادلـة الإصـلاحيـة بـطريقـة عـادلـة نشيـر هنـا إلى مجمـوعـة من الإصـلاحات الـدستوريـة المرتبـطة بالمقتـرحات الحكـومـة مـركزين على الحقـوق الخاصـة التي من شأنهـا رفع الحيف والـظلم عن الواقـع الشيعي متجاوزين الحقـوق والـواجبـات المشتـركة التي تجمـع الشيعة مـع بقيـة اخـوانهم المـواطنين بـالرغم من أننـا نعود ونؤكـد أن ما سنـطرحه يتجـاوز بطرحـه حقوق طائفة إلى حقوق كـل الطوائف والمـذاهب الإسلاميـة كلًا حسب موضعه .

وسنتناول في هذه الحلقة الضمانات الخاصة بالجـانب الأول مـن المقترحـات الحكوميـة وهو الجـانب الدستـوري وفي ذلك نؤكد على الآتي :

أولاً : ضرورة مشاركة رجالات الشيعـة وكفاءاتهـا في

وضع اللوائح الدستورية للبلاد فإذا كان يراد للحياة السياسية في البلاد أن تشهد تجربة دستورية جديدة ، فلا يجب الدخول إلى عالم الدساتير من نافذته الضيقة التي تجاوزها الزمن ، وذلك باستحداث دستور تقوم باستصداره ووضع لوائحه وزارة الداخلية واجهزتها أو الأخذ باسلوب المنحة الدستورية الذي تجاوزته قيم العدالة والحرية في العالم .

فإذا كانت الحكومة لا تستطيع الإرتفاع بمستوى المشاركة الشعبية إلى مستوى اشتراك الشعب مباشرة من خلال استفتاءات عامة تمكنه من المشاركة المباشرة أو غير انتخابه لجنة تتولى الإشراف على وضع الدستور ومن ثم يعرض العمل المنجز على الشعب في استفتاء شعبي آخر ، . . إذا لم تستطع الحكومة ذلك وتجاوزت رغبة عموم الشعب الراغبة في ذلك الاسلوب ، فلا اقل من أن تأخذ باسلوب العقد الدستوري القاضي باشتراك الشعب معها في وضع اللوائح الدستورية والذي يعتبر مرحلة انتقالية بين الاساليب غير الديمقراطية والأساليب الديمقراطية .

ثانياً : وسعياً إلى إزالة المظلومية التي لحقت بالشيعة طيلة السنوات الماضية والتي تثبت من خلال طبيعة العلاقة التي حكمت السلطة بالشيعة في عموم المملكة طيلة العهد السعودي . . . سعياً إلى إزالة المظلومية وإعادة الامور إلى

موضعها الطبيعي يجب أن تغيّر الدولة من ذلك السلوك وأن تضمن ثبات ذلك التغيير ودوامه من خلال نصوص دستورية مدونة وفي مقدمتها : ـ

النقطة الأولى : ـ إثبات نص دستوري يحول دون الممارسات المذهبية الآنفة الذكر وغيرها ، ويضمن للشيعة التمتع بحرية التعبد وإقامة شعائر مذهبهم وذلك عبر مجموعة من الطرق لن يفوت الحكومة إدراكها ومنها :ـ

أ/ إيجاد نص دستوري يعترف بالمذهب الإسلامي الشيعي كأحد المذاهب الإسلامية .

ب/ النص على حرية الإعتقاد والتعبد وإقامة الشعائر لجميع المذاهب الإسلامية في البلاد .

النقطة الثانية : ـ وضع نص دستوري يعطي للشيعة الحق في حرية إنشاء المدارس الدينية ، وينص أن يكون نظام التعليم الحكومي في جانبه الديني في مناطق تواجد الأكثرية الشيعية ، يكون وفق المذهب الشيعي ، كما يجيز للشيعة إنشاء مدارسهم الخاصة على أن تكون ضمن النظام التعليمي للمملكة .

النقطة الثالثة : ـ إثبات نص دستوري يضع المواطنين الشيعة على قدم المساواة في الحقوق والواجبات والإستفادة

من امكانات الـدولة وخـدماتهـا وتولي اي مسؤوليـة فيها كـلاً حسب كفاءته بغض النظر عن المنطقة أو المذهب أو الإنتماء القبلي .

ولا يخفى أن تلك الأمـور الثلاثـة الأنفة الـذكر هي من الحقوق التي ضمنها الإسلام لمواطني الدولة الإسلامية على جميع مذاهبهم ومعتقداتهم احترامـاً لحريـة العقيدة ، وصوناً للحـريات ، ومنعـاً للحيف والظلم ، وهـذا ما أكـدتـه سيـرة المصـطفى صلى الله عليه وآلــه وسلم ، حتى مـع جميـع اصحـاب الديـانات الاخـرى كوعـده لنصارى نجـران مثلاً ، وسار عليه جميع الخلفاء الراشدين من بعده .

أما في التطبيقات المعاصرة للدولة العربية والاسـلامية فلقد ضمنت تلك الحقوق في نصوص مدونـة ضمنت حريـة العقيدة وحرية التعليم وساوت بين جميع المواطنين ومـراجعة بسيطة للدساتير المعمول بهـا في الدول العـربية والإسـلامية كافية لإثبات ذلك الحق .

ولا نريد الخوض في تلك الامور ومقارنتها بالضمانات والحقوق المعطاة للمواطنين في دساتير الدول الديمقراطية ، فهي تكاد تكون من البديهيات كما لا مقارنـة بينها في السعـة والمجال ، واخيراً فنظرة واحدة في الاعلان العالمي لحقـوق الإنســان ، والعهـد الــدولي الخـاص بــالحقـوق المــدنيـة

والسياسية ، إضافة إلى الإتفاقية الـدولية للقضـاء على جميع اشكـــال التمييـز العنصـــري . . . فنـظرة واحـــدة إلى تلك المواثيق المقرّة من الجمعيـة العامـة للأمم المتحـدة ، تُثبت بما لا يدع مجـالاً للشك بـأحقية تلك الأمـور ومشروعيتهـا . فهل تضع الحكومة تلك الامور في اعتبارها ؟؟

الشيعة ومستقبل الشرق الأوسط

يـدور الآن وعلى اثـر أزمـة الخليـج كـلام كثيـر في الأوسـاط الغربيـة والعالميـة حول نـظام ووضع أمني جـديـد للشرق الأوسط ، وهذا ما كان يجب معالجته منذ فترة طـويلة لتجنيب المنـطقة والعـالم ما حصـل من مشاكـل وأزمـات في هذه البقعة الإستراتيجية .

وما يثير الإنتبـاه في هذه المسألة هـو الإهتمام بهـا في الأوسـاط الغربيـة والأجنبية وتـوالي التصريحـات بشأنهـا من الإدارة الأمريكية والبريطانية والفرنسية والالـمانية وسائر أركان التحالف الغربي المناوىء للعراق حالياً ، وتداول الموضـوع بكثافة في وسائل إعلام تلك الدول كالإذاعات والصحف . . بينما يخيّم صمت مطبق تجاه هذه المسألة في البلدان المعنية بـالأمر أي بلدان الشـرق الأوسط ، فهـل يعني ذلـك ان حكـومات المنـطقة لا قـرار ولا شأن لهـا بهذه التـرتيبات وان

المبادرة والقرار بيد الآخرين ؟ أم ان هـذه الحكومـات تتهيب الحديث حول التغيير فضلاً عن ممارسته ؟ أم انها لا ترى داع لاطلاع شعوبها على ما تفكر به تجاه مستقبلها ؟

وإذا كـان بعض هذه العـوامل أو كلهـا واردة في تفسير موقف الحكومات الصامت في بلادنا تجاه موضوع التغييرات والترتيبات المستقبلية ، فماذا يعني صمت الشعـوب وضعف حضورها السيـاسي ومشاركتهـا الفكريـة والعملية تجـاه صنع المستقبل ورسم معالمه واتجاهاته ؟

لا شك ان آمالاً عريضة ، وتطلعات كبيـرة ، وتمنيات واسعـة ، تعتمـل في نفـوس أبنـاء شعـوبنـا تجـاه مستقبلهم ومستقبل بلادهم ، وما الإنتفاضات الجماهيـرية والتحـركات الثـورية التي حصلت في العقـد المنصـرم إلاّ تعبيـر عن تلك الآمال والتطلعـات ، ولكن ما تعـانيه هـذه الشعوب من قمـع وإرهـاب ، ومـا يفـرض على اخبـارهـا من حصـار وتعتيم ، إضافة إلى نوع من التقصير والقصور في الفاعليـة والنشاط ، كـل ذلك يشكـل خلفيـة لعـدم ظهـور وارتفـاع صـوت هـذه الشعـوب ودورها في رسم مـلامـح الأوضـاع المستقبليـة في بلادها .

ويهمنـا في هذا المـوضـوع الإشـارة إلى زاويـة مهمـة تتعلق بمستقبـل الشرق الأوسط بشكـل عام وأوضـاع بـلادنـا

السعودية بشكل خاص وهي أوضاع وقضايا الطائفة الشيعية . .

فالشيعة هم الجناح الثاني للأمة الإسلامية ، ويشكلون نسبة لا يمكن انكارها ولا تجاهلها في الشرق الأوسط ، وخاصة في البلدان المهمة والتي تعتبر الآن نقاطاً ساخنة مشتعلة ، فهم الأكثرية في إيران (الجمهورية الإسلامية) وأيضاً هم الأكثرية في العراق والبحرين واليمن ولبنان . . وهم جزء أساسي ونسبة معينة في بلدان أخرى كالسعودية حيث تبلغ نسبتهم ٢٥٪ من عدد السكان ويتواجدون في أهم مناطقها المنطقة الشرقية . . وهم بمجموعهم في دول الخليج والجزيرة العربية ، يمثلون أغلبية ساحقة . . !

وقد عاني الشيعة بشكل عام وفي السعودية بشكل خاص الكثير من الاجحاف بحقوقهم خلال الفترة الماضية ، كما سبّبت لهم مواقفهم المبدئية في الدفاع عن الدين واستقلال الوطن ضد المستعمرين الغربيين ، سبّبت لهم وجود أزمة ثقة تجاههم عند الغربيين ، فالبريطانيون مثلاً تلقوا أعنف النكسات والضربات لوجودهم الإستعماري من قبل الشيعة ، كثورة العشرين في العراق ومسألة شركة التنباك في إيران ، ورفض أهالي المنطقة الشرقية في السعودية للانتداب البريطاني ، وأخيراً ما واجهه الأمريكيون من قبل

الثـورة الإسلاميـة في إيران والجمهـور الشيعي في لبنـان . . وبالطبع فاننا لا ننكر ولا نتجاهل دور وفاعلية سـائر المسلمين إلّا ان موضوعنا هنا يعالج المسألة الشيعية بالخصوص .

كـل ذلك أوجـد انطبـاعاً معينـاً لدى دوائـر ومؤسسات القـرار الـدولي تجـاه الشيعـة ومـا نخشـاه هــو تـأثيــر ذلـك الانطباعات على ما يفكـر به الغـربيون تجـاه مستقبل الشـرق الأوسط ودور الشيعة فيه .

لذلك نؤكد ما يلي :

١ ـ ان ما قام به الشيعة من نضال لتحرير بلاد الإسـلام ولمواجهة أطماع المستعمرين هو اندفاع ديني وممارسـة لحق إنسـاني مشروع هـو إمتلاك تقـرير المصيـر والتطلع للحـريـة والإستقلال وبالتالي فما قاموا بـه ليس جريمـة يعاقبـون عليها بتهميشهم والإستمرار في الاحجاف بحقوقهم ، بل هو مدعاة للفخر والإعتزاز وخاصة في الأجواء العالمية التي تدعـو الآن لحماية حقوق الإنسان .

٢ ـ من النـاحيـة الـواقعيـة والمـوضـوعيــة فـان الأمن والإستقـرار لا يتحقق في أي منطقـة إذا كان جـزء من أهلهـا يشعرون بالحيف والغبن والإضطهاد . . وإذا ما حصل ترتيب وهـدوء فسيكـون هشّـاً ومؤقتـاً لا يلبث ان تعصف بــه ريـاح

الغضب والرفض من قبل المضطهدين والمحرومين . .

٣ ـ وإذا كان الشيعة في طليعة المجاهدين ضد العدوان الأجنبي فانهم من أفضل المخلصين لخدمة أوطانهم وأمتهم وستكون مشاركتهم في ظل وضع ونظام عادل للمنطقة مشاركة حيوية وايجابية . . وبعبارة أخرى : لا داعي من الخوف والتهيب من الشيعة فهم ليسوا عدائيين ان لم يفرض عليهم العدوان ولا مشاغبين إذا ما ضمنت حقوقهم الوطنية المشروعة . .

٤ ـ وهنا لا بدّ وان نحذّر من الدور الذي تلعبه بعض الجهات الدولية والمحلية المشبوهة والتي تحاول تشويه سمعة الشيعة وإلصاق تهمة الإرهاب والتخريب بهم ، فهذا الدور يأتي في سياق مخطط تآمري لتفتيت وحدة المسلمين ، ولزرع الحقد والتفرقة في أوساط شعوب المنطقة ، فالشيعة مسلمون مسالمون ومخلصون ايجابيون لأمتهم وأوطانهم .

٥ ـ ان العقل والمنطق ليدعو الأمريكيين والغربيين إلى فتح صفحة جديدة مع شعوب المنطقة تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان ، وسيادة الديمقراطية . وإلاّ فلن تكون أزمة الخليج إلاّ حلقة في سلسلة من المشاكل والأزمات لا تسلم كل أرجاء العالم من تأثيراتها . .

الشيعة ونظام المقاطعات في البلاد

لا زالت الحكومة تعطي الوعود للمواطنين حول عزمها الاقدام على مجموعة من الاصلاحات السياسية والإدارية ، خاصة مع زيادة المطالب الشعبية التي ترجمت نفسها من خلال الكثير من العرائض والوفود التي بدأت تخاطب الدولة ملحة عليها تنفيذ وعودها الإصلاحية .

وقد كان آخر تلك الوعود العلنية التي سرعان ما تجاهلتها وسائل الإعلام في البلاد وكأن شيئاً لم يكن ، ذلك التصريح الذي أدلى به الملك واعداً الشعب بإنشاء نظام أساسي للحكم وإنشاء مجلس شورى وإقرار نظام للمقاطعات .

وإذا كان ذلك التصريح لم يأخذ حظه من المناقشة في أجهزة الإعلام بالصورة المعبرة عن رأي الشعب ، فإن الأمل

لدى المواطنين كبير في ان تكون الدولة قد وعت المصاعب الإدارية والحياتية التي تخيم على أجهزة الدولة وقطاعاتها الأمر الذي يجعل من تطبيق نظام المقاطعات خير وسيلة للقفز على تلك المصاعب والنهوض بالبلاد ، وافساح المجال أمام المزيد من المشاركة الإدارية للمواطنين في شؤون مناطقهم بدل ان تبقى حكراً على فئة معينة .

ولكون مناطق الشيعة هي الأكثر تضرراً من الأسلوب المتبع في الإدارة الحالية لمقاطعات البلاد ، نظراً لما اتصف به ذلك الأسلوب من سمات كرست مظلومية الشيعة وأبعدتهم عن أي مشاركة إدارية وسياسية في مناطقهم . . . فإن الأمر يصبح أكثر إلحاحاً لدى أبناء الطائفة الشيعية من غيرهم في ان يجد ذلك النظام طريقة إلى النور ، خاصة إذا ما أتبع ذلك من قبل الحكومة بنية جادة ومخلصة في ان يكون ذلك النظام بوابة لرفع الحيف عن الشيعة وافساح المجال أمام المزيد من مشاركتهم في إدارة البلاد .

وقبل ان ندخل في هذا الموضوع استكمالاً للحلقة السابقة وتسليط الضوء على ما يريده الشيعة من خلال ذلك النظام حري بنا الإشارة إلى خلفيات تطبيقات هذا النظام على الصعيد العالمي وابراز مرتكزاته .

يعرف القانونيون الإداريون نظام المقاطعات أو

اللامركـزية الإداريـة بإنـه عبارة عن إقـامة هيئـات منتخبة من الشعب في أقـاليم أو في مقـاطعـات تمـارس اختصـاصـات متفاوتة تختلف نسبـة السلطات الممنوحـة لها ، غيـر انها في جميع الأحوال لا تصل إلى مرتبة اللامـركزيـة السياسيـة ، إذ تبقى الشؤون السياسية والعسكرية في يد السلطات المركـزية كمـا ان الأخيـرة تبقى تمـارس دور الـوصـايـة على الهيئـات المنتخبـة بحيث لا تفقـدهـا حـريـة قـرارهـا ولا القـدرة على ممارسة دور الإعتـراض على أي قرار غيـر قانـوني يصدر عن السلطة المـركزيـة تجد فيـه تعديـاً على اختصاص السلطات المحلية .

وتبعـاً لتلك المهـام المنـوطـة بـالمجـالس المحليـة المنتخبـة والتي تتولى إدارة المقـاطعات يحـدد فقه القـانـون الإداري عدة عناصر مهمـة لكي يتمكن نظام المقـاطعات من تـأدية الـوظيفة المنـوطة بـالمجالس والهيئـات المنتخبـة فيـه ومنها : ـ

١ ـ ان يكون للسلطات المحلية المنتخبة جهازاً إداريـاً محليـاً عامـلاً من المستخدمين والعمـال خـاص بهـا ، حيث يعتبر الجهاز الإداري والمالي لكل منطقة من المنـاطق ممثلاً لها لا للدولة المركزية ، وهذا يقتضي ان ينتخب ذلك الجهاز الإداري لكل مقاطعة من قبل أهـالي المقاطعـة أنفسهم لا ان

يُعين عليهم ، وصولاً إلى ان يكون ذلك الجهاز الإداري معبراً عنهم .

٢ ـ يجب ان يكون للسلطات العامة المحلية والهيئات المتخصصة فيها أهداف خاصة محلية تقتضي منها إدارة شؤونها وتأمين استمرارها . فما لا شك فيه ان لكل منطقة من مناطق الدولة مصالح خاصة تجعل من سكانها وحدة متضامنة في مضمار هذه المصالح وتبني بينهم رابطة واحدة ، كما ان لهذه المناطق انطلاقاً من المناطق العامة لكل منطقة والخاصة بها خدمات عامة محلية خاصة بها ومنفصلة تماماً عن الخدمات العامة المشتركة بين أبناء الدولة الواحدة ، وهذه المصالح المتضامنة في منطقة واحدة والمتميزة عن بقية المواقع لأسباب شتى هي التي تكمن وراء مفهوم اللامركزية وتؤدي إليها ، بل وتجعل تطبيقها ضرورة ملحة لإحداث وتسيير المرافق العامة المحلية .

٣ ـ اما الأمر الثالث والأخير في هذا المجال فهو ان يكون ذلك الجهاز القائم على نظام المقاطعة من أهالي المنطقة أنفسهم حتى يتسنى له الشعور بالسكان المحليين من حيث الإحتياجات العامة والخاصة بالمنطقة ، وبذلك يبتعد هذا الجهاز عن الصيغة الوظيفية العامة التي تعني تأمين مصالح الدولة العامة والأمة بأجمعها .

اما من الناحية التطبيقية في العالم لذلك النـظام ، فهو معمول به في الكثير من دول العالم الكبيرة والمتحضرة ، غير ان قوانينه تختلف من دولة لأخرى بحسب المجـال المسموح به من المشاركة الشعبية والخصـائص الإجتماعيـة والسياسيـة للدولة .

ففي بـريطانيـا يطبق هـذا النظام بنـطاق واسع ، حيث أدخلت جميع الخدمات العامة ضمن نطاق الإدارة أو الحكم المحلي ، كمـا يتمتع الحكم المحلي فيهـا باستقـلال مطلق من نـاحية التمـويل الـذي يتم عن طريق الـرسوم والضـرائب والواردات التي تحصل من المرافق المحلية .

كمـا يـطبق ذلـك النـظام في جميـع الجمهـوريـات السوفيتية حيث اعتمد فيه على تقسيم المـدن أو المناطق إلى ثـلاث مستـويـات إداريـة تبعـاً إلى مـدى اتسـاع المـدينـة أو المحافظة ، ويطبق هذا النظام في الكثير من الدول الأوروبية منها مثلاً فرنسا التي أصبحت عضـوية تلك المجـالس فيها لا تعطى إلاّ عن طريق الإنتخاب .

اما الدول العربية فإن هذا النـظام مأخـوذ به في الكثيـر منها ، نشير إلى احداها على سبيـل المثال وهي الجمهـورية العربية السـورية ، التي تنقسم التنـظيمات الإداريـة فيها إلى محافظات ، والمحافظات إلى منـاطق ، والمناطق إلى نـواح

ولقد منح المشروع المحافظات الشخصية الإعتبارية . وجعل لها مجالس خاصة أطلق عليها « مجالس المحافظات » .

اما في بلادنا فقد كان من المقرر ان يدخل هذا النظام إلى البلاد قبل ما يقارب ثمان وعشرين عاماً ، إذ صدرت اللوائح الأساسية لذلك النظام في الثالث عشر من شهر جمادى الأولى لعام ١٣٨٣هـ بمرسوم مجلس الوزراء رقم ٤٩١ ، حين كان يرأس المجلس الملك فيصل (حينذاك) ، وصادق على المشروع الملك سعود بمرسوم ملكي صدر في الحادي والعشرين من ذات الشهر .

غير ان الحكومة طوت صفحات ذلك المشروع واستعاضت عنه بتعيين أمراء من ذات الأسرة على جميع مناطق البلاد أملاً منها في الحد من المركزية الإدارية المتبعة إلى هذا اليوم ، حيث لم تستطع تلكا لاجراءات ان تلغي الحاجة الماسة لهذا المشروع في جميع مناطق البلاد .

ولقد نص ذلك النظام على تقسيم البلاد إلى مجموعة من المقاطعات « يراعي في تحديدها الإعتبارات الجغرافية ، وعدد السكان ، وظروف البيئة ومقتضيات الأمن وطرق المواصلات » وقسم ذلك المشروع كل « مقاطعة إلى مناطق ، وتضم المنطقة مدينة أو أكثر ، أو مدينة وعدداً من

القرى المجاورة لها المرتبطة بها بناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجالس المقاطعات » ونص المشروع في مادته الثانية على « اعتبار المقاطعات في ممارسة صلاحياتها المحلية أشخاصاً معنوية ، وتمثلها في هذا الخصوص مجالس المقاطعات » . وقد جعل ذلك النظام جميع المناصب الأساسية في المقاطعة بدءاً بحاكم المقاطعة ومروراً بوكيل الحاكم وانتهاءً بالمحافظين المرتبطين بحاكم المقاطعة كلها بالتعيين من قبل الدولة .

وخلافاً لكل أنظمة المقاطعات المعمول بها في العالم والأهداف التي تنشأ من أجلها مجالس المقاطعات ، فإن المشروع المعد سابقاً يذهب إلى تعيين أعضاء المجلس أيضاً من قبل الدولة ، قاطعا الطريق أمام المواطنين في المشاركة في تحديد ممثليهم كما هو الحال في جميع أنحاء العالم !!

اما من ناحية المهام والصلاحيات المنوطة بهذه المجالس ، فإن حيز الحركة المتاح أمامها ضيق إلى أبعد الحدود ، رغم كونه بلا شك تحسيناً طفيفاً للوضع الحالي ، فالأنظمة والمهمات الموكلة إلى مجالس المقاطعات ، والنظم الإدارية المقيدة لأعضائها تجعل من تلك المجالس صورة مصغرة لمركزية الدولة وإرادتها ، لا ممثلاً حاكياً

لـرغبات الشعب ومنفـذاً لآمالهـا حتى ليخيل إلى المـرء وهو يتفحص ذلك المشروع على انه وضع خصيصاً لاحكام وضع المناطق تحت سيطرة وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية !!

ولا يفوتنا التنوية هنا إلى أمر آخر يمكن تداوله في هذا السياق ، ألا وهو المجـالس البلدية في البـلاد ، والتي لم تر النور وظلت حبيسة السجلات الحكومية ، ولربما كان السبب وراء ذلـك هـو في احتـواء نـظام تلك المجـالس على مـوارد ايجابية كان يمكن أن تساهم في تـطوير البـلاد لو انـه أتيحت الفـرصة لتـأخذ مكـانها على الـواقع التـطبيقي ، فقـد نصت المـادة الحاديـة والعشرين من النـظام العام لأمـانة العـاصمـة والبلديات على اختيار أصحـابها بـالإنتخاب ، وصـودق على هذا النظام برقم ٨٧٢٣ في ١٣٥٧/٧/٢٠هـ . كما أعـطيت تلك المجالس حيزاً جيداً من الحركة يمكن تطويره .

ان تـطورّ البلاد واتسـاع عمرانهـا مع مـا رافق ذلك من ارتفـاع مستوى الـوعي والتعليم لدى المـواطنين يجعلان من الضرورة على الحكومـة إعادة البت في تلك الأمـور المعطلة والبحث عن الصيـغ الأفضل التي تسـاعد على تـوفير أفضـل السبل للنهوض بالبلاد وتعطي المواطنين المزيد من المشاركة الإداريـة والسيـاسيـة في تصـريف شؤون البـلاد ، وتحفظ

لجميع المناطق خصوصيتها وصولاً إلى تقديم أفضل الخدمات .

من هنا فإن المنطقة الشرقية بأكثريتها الشيعية وخصوصيتها الإقتصادية والثقافية بحاجة إلى الأنظمة الإدارية التي يمكن أن تساعد على رفع الحيف والمظلومية عن أبنائها ، كما وتنهض بالخدمات المقدمة إلى المنطقة التي لا يزال الشعور بالغبن والمظلومية يراود سكانها لذا فإن أي نظام يراد له التطبيق في المنطقة لا بدّ ان يراعي فيه الخاصيتين التاليتين : ـ

أولاً : ـ ان أكثرية هذه المنطقة هم من الشيعة ، وفي الاقرار بهذا الأمر دحض لجميع محاولات التهميش التي تتبناها الدولة ، سواء بالنسبة لتعداد السكان ، أو في نسبة توليهم للوظائف الإدارية في الحكومة ، كما ان فيه تسليطاً للضوء على مدى التناقض بين النظم الإدارية والقائمين عليها وبين أهالي المنطقة ، ولا يفوتنا هنا التذكير بمحاولات التغيير السكاني التي حاولت بعض الجهات ايجادها في المنطقة كما لا يفوتنا التذكير بأن سكان هذه المنطقة وغيرها من المناطق الشيعية كالمنطقة الجنوبية مثلاً يشكلون نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من سكان البلاد !!

ثانياً : ـ ان لهذه المنطقة خصوصية إقتصادية نابعة من

كونها المنطقة النفطية والصناعية في المملكة ، مما يضيف إلى النواحي الإيجابية موارد أخرى كالأخطار الناتجة من الصناعة وغيرها ، لذا فان هذه المنطقة بمقدار ما تمثل من ثقل تدفع ضريبة وتضحية في سبيل البلاد .

وبناءً على تلك النقطتين وعلى الأوضاع التي عاشها الشيعة خلال السنوات الفائتة تنبثق عدة مطالب ضرورية تتدرج جميعها في السعي إلى رفع الحيف والظلم واحقاق الحق ، وتأخذ تطبيق مشروع نظام المقاطعات وسيلة لذلك ، ومن أبرز تلك الأمور : - .

١ - ان تكون أكثرية الأعضاء في الإدارات المحلية للمقاطعات ذات الأكثرية الشيعية ومنها المنطقة الشرقية ، من أبناء الشيعة فليس من المعقول ان تلجأ الحكومة مرة أخرى إلى تهميش دور الشيعة وتجاهل واقعهم ، خاصة وان الأمل ان يتم ذلك من خلال الإنتخاب لا التعيين . وهو المطلب المرفوع من قبل جميع المواطنين ، كما ويتماشى مع التطبيقات العربية والعالمية لمثل هذا النظام .

ان محاولة مفضوحة للإلتفاف على الشيعة وتهميش أدوارهم تحت حجج شتى كونهم أقلية ستلقى ردوداً سلبية من الأكثرية الشيعية في بعض المناطق ، كنجران والقطيف والاحساء ، والتي حافظت على تركيبتها السكانية رغم

محاولات التغيير السكاني التي اتبعت في السنوات السابقة بهدف شق الجسم الشيعي وتقزيمة في أماكن تواجده .

٢ ـ ان يتولى الشيعة مع باقي اخوانهم السنّة من أهالي المنطقة الشرقية مسؤولية إدارة المنطقة ، مع ملاحظة مبدأ الأكثرية السكانية ، فليس من المعقول ان يتم جلب وتعيين أمراء ومحافظين ووكلاء لتلك المناطق من خارج المنطقة وكان أهالي المنطقة قد أصيبوا بالعقم والجهل والقصور المطبق حتى باتوا ليسوا قادرين على انجاب الكفاءات . . . . ولا يخفى ان ذلك هو الواقع المفروض في هذه الفترة ونظرة واحدة إلى مستوى التمثيل الشيعي في إمارات تواجدهم كالدمام ، القطيف ، صفوى ، وسيهات ، والهفوف . . . الخ تكفي لإثبات ذلك !!

٢ ـ وبعكس ما هو قائم عليه القضاء اليوم في المناطق الشيعية في الجنوب والشرق من البلاد ، من تهميش للقضاء الشيعي وحصره في عقود النكاح والمواريث فقط في منطقة ذات أكثرية شيعية ، فإن المطلوب في ضمن النظام الإداري الجديد ان تكون رئاسة القضاء في تلك المناطق في جميع المحاكم وفق مذهب الشيعة ، وهو ما يستدعي القيام بالكثير من الاصلاحات في الجهاز القضائي ، وتغيير جميع المحاكم العاملة ورئاستها ، فليس من العدل ولا الانصاف

ان يجبر الشيعة على الاحتكام إلى محاكم ليست من مذهبهم بل وتطعن في عقيدتهم مراعاة للجو السائد في البلاد ! !

ولقد أثبت الشيعة في المنطقة انهم كانوا أكثر من مارس العدل والانصاف في هذا المجال ، حيث كان علماؤهم يقضون للشيعة والسنّة كل على حسب مذهبه ولدينا في تاريخنا الكثير من الأمثلة من أمثال الشيخ علي أبو عبد الكريم الخنيزي والشيخ علي الجشي وغيرهم .

ويتبع المطلب السابق ايجاد فرع لجميع الإدارات الدينية ، كوزارة الأوقاف ، وهيئات الأمر بالمعروف . . . . الخ يكون جميع القائمين عليها في المناطق ذات الأكثرية الشيعية منهم .

٤ ـ انصاف المواطنين الشيعة في حقوقهم الإعلامية والثقافية ، وذلك بفك الحصار الإعلامي المفروض على أبناء الشيعة ، من خلال اعطاء الاجازات باستصدار الصحف والمجلات الثقافية والسياسية والإجتماعية والدينية وفتح المجال أمام علماء الشيعة لممارسة دورهم في التوجيه من خلال أجهزة الإعلام في المقاطعة الشرقية كإذاعة وتلفزيون الدمام الذي يفترض ان تكون أكثرية البرامج الدينية فيها بيد الشيعة ووفق مذهبهم . فليس من المعقول ان يتم محو كيان ما لا يقل عن ٢٥٪ من السكان وتجاهل هويتهم الثقافية في

الإستفادة من منابر التوجيه الإعلامي لخشية الحكومة من بعض المتطرفين في جهازها الديني ، فلقد عاش السنّة والشيعة في المنطقة بتجانس ووئام طوال سنوات عديدة خلت لولا تدخل تلك الأجهزة ودأبها على افساد ذات البين .

٥ ـ وإذا ما كون الجهاز الإداري حسب التركيبة السكانية ذات الأكثرية الشيعية في المنطقة ، فإن بإمكان ذلك ان يساعد على حلحلة قضايا كثيرة من قبيل جهاز التعليم الديني ، وايلاء المزيد من الإهتمام بالمنطقة على صعيد الخدمات والعمران وايجاد مكانة لائقة بالمنطقة لما تتمتع به من خصوصية .

٦ ـ المباشرة بإعادة المجالس البلدية ، وإعطاء المزيد من الإهتمام بالمناطق الشيعية ووضع حد لسياسة التغيير السكاني وخلخلة التركيبة الإجتماعية في المنطقة ، وممارسة العدل والانصاف في ممارسة خدمات وموارد البلديات . . . والأمثلة من الواقع الحالي الدالة على ذلك أكثر من ان تحصى ، ونظرة واحدة للمخططات السكنية التي تقوم بها البلديات في المناطق ذات الأكثرية الشيعية وأسلوب توزيعها للأراضي مثلاً « القطيف ، صفوى ، سيهات ، أوجام . . . الخ » تكفي للدلالة على ذلك . حيث التعمد في حرمان الشيعة وجلب السكان من خارج المنطقة !!!

٧ ـ اعطاء أبناء المنطقة المزيد من المشـاركة في إدارة المنشـآت الحكوميـة والصناعيـة في المنطقـة ، والتي قـامت على أكتـافهم ووضع حـد لسياسـة التمييـز المتبعـة في ذلـك المجـال ، والتي أقصي الكثير من أبنـاء الشيعة بمـوجبها عن أعمالهم كما صدرت أوامر المنع أو الاحالة إلى التقاعد بحق آخرين .

فليس من العـدل ان لا يمثل الشيعـة في الإدارة العليـا للصناعة النفطية بـالشكل المنـاسب في الوقت الـذي يفترض ان تكون إدارة تلك المنشآت بأيديهم حيث لا زالـوا يشكلون نسبة لا تقل عن ٦٠٪ من مستخدمي الشركة !!

أخيـراً إذا كـانت المـادة الثـانيـة من مشـروع نـظام المقـاطعات القـديم قد نصت على اعتبـار « المقاطعـات في ممـارسة صـلاحيتها المحليـة أشخاصـاً معنويـةً . . . . » فإن الأمـل يحـدو المـواطنين الشيعـة ان تتـاح لهم الفـرصـة في المساهمة والتطوير واثبات هويتهم الدينية والثقافية في مناطق أكثريتهم كالمنطقة الشـرقية ونجـران وان تصان حقـوقهم في مناطق أقليتهم كالمدينة المنورة .

من المصادر

* القانون الدستوري والنظم الدستورية . / د إسماعيل غزال .
* دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية . / السيد أحمد حسن دحلان .
* الموسوعة الإدارية في القانون الإداري السوري المقارن .
* صراع الأجنحة في العائلة السعودية . / فهد القحطاني .
* الأحكام الدستورية للبلاد العربية . / نخبة من رجال القانون .

الإنصاف والمواطنة ركيزتا التغيير

إلى متى يظل الشيعة الفئة الأكثر ظلامة في هذا العصر ؟ ولماذا يطلب منهم دائماً أكثر مما يطلب من الآخرين ؟ وهل عامل الإعتقاد الديني مبرراً كافياً لمثل هذا التعامل اللا منصف في زمن يرفع فيه العالم شعار حقوق الإنسان وحرياته ؟ . . .

هذه الأسئلة وعشرات غيرها تدور اليوم في خلد الإنسان الشيعي وهو يرى ويسمع عن كيفية التعامل الغربي مع القضايا الشيعية ، القائمة في الأساس على تهميش الدور الشيعي درئاً لخطر وهمي استخدم شعار خطر إعادة النموذج الإيراني كغطاء لاسدال الستار على تلك التصرفات الغير عادلة بحق الشيعة .

لقد غالت وبالغت حكومات المنطقة في تصوير الخطر الشيعي ، لكنها لم تكلف نفسها وهي تقوم بتجريد الإنسان الشيعي من حق المواطنة ، ان تسأل وتبحث عن الأسباب التي أدت ببعض أبناء الشيعة إلى استخدام هذا التصرف أو ذاك كوسيلة للتعبير عن آهاته وآلامه التي تجمعت جراء التصرفات اللامسؤولة من قبل بعض حكومات المنطقة . وجاءت جملة من الأحداث الاقليمية لتجعل من الشيعة الضحية الوحيدة التي توجهت حكومات المنطقة لصب جام غضبها عليها في الوقت الذي ظهرت فيه عاجزة عن معالجة ومواجهة تلك التصورات .

لقد أبرزت أحداث الحرب الأخيرة جوهر الأصالة والانتماء الوطني لأبناء الشيعة ، ومن حقهم ان يطالبوا حكومات المنطقة والعالم بانصافهم وإعادة الإعتبار لمواطنيهم عبر اعطائهم حقوقهم وإزالة حالة العداء والشك المسيطرة على كيفية التعاطي الحكومي معهم . وإذا ما أردنا فتح التاريخ القديم فإننا سنجد تعاظم حجم المسؤولية التي تتحملها دول المنطقة جراء وصدها أبوابها أمام المواطنين الشيعة والبحث في قضاياهم بدل توجيه سبل الافتراءات والتهم لهم .

لقد فكرت الحكومة في التحصن من الخطر الإيراني

المزعوم فانعكست الآثار السلبية لذلك الأمر على أبناء الطائفة الشيعية في البلاد معتقدة بأن ذلك كفيل بالتأثير على التطلعات الشيعية نحو التغيير ومع الأسف لم تتخذ في الجانب الآخر أي خطوة تحتضن فيها التطلعات الشيعية ، وتزيل شعور الظلام المخيم على أوضاعهم ، بل فضلت الإستفادة من التناقضات المذهبية كجزء من اجراءات التضييق على الشيعة ، مشجعة سيل الخطب والكتب الطائفية الطاعنة في مذهب الشيعة وعقائدهم ، وكأن المطلوب هو تركيز حالة الضعة والإهانة في نفوس الشيعة ، تمهيداً لسحقهم .

ان حصر الحكومة للمشكلة في التعاطي الشيعي مع إيران ، كان تبسيطاً لواقع المأساة التي عاشتها الشيعة قبل الثورة الإسلامية في إيران ، وتضاعف بعدها ، وقد جاء ذلك الحصر بمثابة تبرير تطرحه الحكومة لتقصيرها اتجاه الأهالي متصورة انها بذلك تلقي الكرة في المرمى الشيعي ، مصرة على تجاهل جميع الافرازات الإجتماعية التي يولدها ذلك التصعيد ، وخطره على الوضع الإجتماعي والسياسي للبلاد .

ان حصر الخلل والسبب في الوضع الراهن في الطائفة الشيعية ، هو أمر مرفوض ، تدحضه تجارب أخرى للشيعة

حتى في المحيط المجاور ، حيث احترمت بعض الدول التطلعات الشيعية عبر دمجها في النظام السياسي والإجتماعي القائم واحترام خصوصيتها العقائدية ، مما ساعد على تبعيد تلك البلاد للتوترات الطائفية ، ففي دولة عمان التي تتشابه مع بلادنا في النظام السياسي يحتل الشيعة الكثير من المراكز السياسية العليا في الدولة ، هذا عدا عن بقية الوجود الشيعي في أجهزة الدولة العسكرية والأمنية !! وهو أمر لا زال الشيعة في بلادنا محرومون منه !! .

لقد آن الأوان بعد ان انتهت أزمة الخليج ، وبدأت الحكومة في التأكيد على نيتها الاصلاحية ، وبعد أن عادت العلاقات السعودية الإيرانية والإنفتاح الإيراني التعاطي مع الساحة الإقليمية والدولية ، ان تعيد الحكومة السعودية النظر في تعاملها مع الشيعة وتشخص أسباب الواقع الإجتماعي الشيعي ومتطلباته من جديد ، فليس من المعقول ان تطلب الحكومة من الشيعة الإنسجام والدخول في النسق الحكومة وهي تؤصد الأبواب في وجوههم ، فبوابة الاصلاح في الخلل القائم اليوم بين الدولة والشيعة في نظرنا هو في تخلي الحكومة عن حالة الشك والريبة كأساس ومنطلق في تعاملها مع أبناء الطائفة الشيعية في البلاد ، والأخذ بأسلوب المواطنة كدعامة أساسية لصيانة حقوق جميع المواطنين وصولاً

لادخـال الشيعـة في النــظام السيـاسي والإجتمــاعي ورفـع ظلامتهم .

الشيعة ومجلس الشورى في البلاد

أعاد الملك فهد في خطابه الذي ألقاه بمناسبة عيد الفطر المبارك التذكير بعزم الحكومة على انشاء مجلس شورى ، مؤكداً على ان الأمر أوكل لوزارة الداخلية لارساء الإجراءات الأخيرة وثم ما لبث ان أعاد تلك التصريحات للصحفيين بصورة مقتضبة .

لقد كان تصريح الملك تطميناً للحالة الشعبية التي لا زال موضوع الإصلاحات السياسية التي أعلنها الملك ابان حرب الخليج ، حاضراً في حياتها اليومية ، رغم محاولة الحكومة تناسي تلك التصريحات وعدم ايلاؤها الحضور الإعلامي المناسب فيها ، فجميع فئات الشعب تتفق اليوم على ضرورة ممارسة التغيير والإصلاح للنظام السياسي للبلاد وهو وعد سبق ان أكده الملك في تصريحات صحفية عديدة حيث أعلن ان النظام السياسي للبلاد بحاجة إلى اصلاح من

ألفه إلى يائه .

ان الخـوف كـل الخـوف من حـدوث تنـاقض بين الأهداف التي تتوخـاها الحكـومة والتي سيتم بمـوجبها اطـار وامكانات المجلس ، وبين الأهـداف والآمال التي يتـوخاهـا عـامـة الشعب منـه ، حيث تجمـع آراء القـوى السيـاسيـة والإجتمـاعية في البـلاد على ان المجلس يجب ان لا يكـون حلّة ظاهرية تتماشى مع المتغيرات الإقليمية والدولية السائـرة باتجاه الحقوق والحريات ، فالساحة الإجتمـاعية مهيـأة اليوم في ان يتسم أي اجراء في هذا السيـاق بالمصـداقية والجـدية والإلتزام حتى يكون فاتحة خير تفسح للشعب إطاراً أوسع من المشاركة السياسية .

لقد أثبتت أحداث العقـد الأخير فشـل حالـة الوصـاية التي استخدمتها الكثير من الأنظمة السياسية ، لتبرير حرمانها الشعـوب من حق المشاركـة السياسيـة والتعبير عن آرائهـا ، ومعتقداتها بحجة الخوف من تبعـات الممارسـة الديمقـراطية ومـا قد تحـدثه من آثـار سلبية جـانبية ، لتؤكـد من جديـد ان تبعـات الحرمـان السيـاسي وابعـاد الشعـوب عن الممـارسـة السياسية هو أخطر وأعظم من التبعات النـاشئة عن الممـارسة الديمقراطيـة . والتي هي كما أثبتت تغييـرات النظام الـدولي طـريق لا بدّ منـه لكل الشعـوب ، وان التمـاشي معـه وتلبيـة

متطلباته خير من الوقوف في وجهه ودفعه للمواجهة والاصطدام .

ان الطائفة الشيعية في البلاد ، وهي التي كانت على الدوام الأكثر تأثراً من سلبيات الممارسة السياسية السابقة ، ليحدوها الأمل في ان يخرج مجلس الشورى إلى النور بصورة تمكنه من ممارسة دوره الطبيعي الذي يمكن البلاد من تجاوز سلبيات الوضع القائم واحقاق العدل والإنصاف على جميع فئات الشعب وصولاً إلى دمج جميع الفئات الإجتماعية في النظام السياسي القائم ، مما يوفر للبلاد تجاوز الكثير من المحن والعقبات خاصة في هذا الظرف الحرج التي خرجت فيه البلاد للتو من حرب لم تتجاوز بعد آثارها السلبية .

من هنا فإن بناء تلك التجربة على أعلى الأسس عبر الإستفادة من تجارب الغير ، ومن الصيغ والأطروحات التي مرت بها البلاد سابقاً ، تمثل إحدى ثوابت البناء الديمقراطي أو الشوري الجاد ، الساعي إلى ارساء دعائم شورى قابلة للتطوير . فعلى الصعيد الداخلي كانت هناك محاولة جيدة انبثق منها مشروع دستور للبلاد في عهد الملك سعود حددت بعض الأخر المناسبة لما أطلقت عليه حينذاك « المجلس الوطني » وبالعودة إلى ذلك الدستور سنجد انه قد نصّ

على :

مادة (٦٥) : يتألف المجلس الوطني من تسعين عضواً على الأقل ومئة وعشرين على الأكثر ، ويكون الثلثان منهم بالانتخاب والثلث الآخر بالتعيين .

مادة (٦٦) : بالنسبة إلى الأعضاء المنتخبين في المجلس الوطني تتولى عملية فحص الترشيحات واعتمادها قبل الإنتخاب ، هيئة من عشرة أعضاء يعينهم الملك بمرسوم ، وتبين بنظام خاص اجراءات الترشيحات وأحكام الإنتخاب .

مادة (٦٧) : بالنسبة إلى الأعضاء المعينين في المجلس الوطني تتولى الهيئة المنصوص عليها في المادة السابقة تعيينهم من بين أفراد الأسرة المالكة ، وأعضاء مجلس الوزراء ، ورجال الدين ، ورؤساء العشائر والملاك ، والمشتغلين بالأعمال المالية والصناعية والتجارية والمهن الحرة ، والنقابات ومختلف الكفايات والمصالح .

المادة (٦٨) : يعلن بمرسوم تأليف المجلس الوطني وفقاً للأحكام المبينة في المواد السابقة .

المادة (٦٩) : الوزراء الذين ليسوا أعضاء بالمجلس الوطني ، يحق لهم حضور جلساته والإشتراك في مناقشاته

دون ان يكون لهم حق التصويت .

من هنـا ، وبـالنـظر أيضـاً إلى التجـارب المحيـطة كالتجربـة الكويتيـة والأردنية ، والمجـالس التي في طريقهـا للتكوين كما هـو الحال في اليمن ، لا يجـوز ان نتحدث عن شورى تعينها الحكومة في الوقت الذي كان مرسـوم ملكي قد قرر قبل ثـلاثين عامـاً تكوين المجلس الـوطني بالإنتخـاب ، كما ان وضع هكذا مجلس يتم تكوينه بالتعيين لن يتمكن من الصمـود أمام التحـديات التي تـطرحها النمـاذج المنتخبة في محيطنا الإقليمي .

لـذا فإن الإستفـادة من التجارب الـديمقـراطيـة لبلدان الجوار الإقليمي تعد دعامة أساسية لا يمكن تجاهلها في ظل الإنفتاح والتأثيرات المتبادلة بين جميع شعوب المنطقة . وهو مـا يفرض على الحكـومـة النـظر بجـديـة إلى خلق مستـوى إصـلاح ديمقـراطي وبـرلمـاني يـواكب المحيط العـربي ، ويتلافى أي شعور بالغبن لهذا الشارع الوطني .

لقـد كـان من المفتـرض ان تخـرج الحكـومـة هــذا المشروع من النواحي الأمنيـة البحتة والـذي تم عبر تفـويض أمره إلى وزارة الداخلية ، إلى واقع الرغبة الكاملة في احترام آراء الشعب وإشراكه في الإعداد لهذا المشـروع عبر أعضـاء يتم انتخـابهم من قبل الشعب ، أو اشـراك أصحاب الكفـاءة

والـرأي ، استعـداداً لمـرحلة أكبـر يـطرح فيهـا كـامـل تلك المشاريع الدستوريـة على الشعب ، لا ان تولـد وهي تحمل على أكتافها نعشها .

ان الاقدام على هذه التجربة من الشورى يستدعي أول مـا يستـدعي الخـروج من منـطق الإستفـراد ، إلى منـطق المشاركة والإنتفاح ، وهو ما يعني مراعاة الأعراف والقـوانين الدستورية القائمة في العالم اليوم ، والتي تقصر مثـلاً جانب التعيين على مجلس الأعيان فقط في حين يتمَ انتخاب كـامل مجلس الشورى عبر تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية ، تحـدد بعـدهـا الحكـومـة الأسلوب الإنتخـابي الـذي يتـلائم مـع مقتضيات الواقع السياسي والإجتماعي للبلاد ، إذ يتم حينهـا الإختيـار بين طريقـة الإنتخاب الفـردي وهـو الـذي يتم عبـر تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية صغيرة تنتخب كل دائـرة نائبـاً واحـداً ، أو عبر الإنتخـاب القائمـة وهو الـذي يتم فيه تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية كبيرة تنتخب كلّا منها عدداً معينـاً من النواب لا يقل في العادة عن ثلاثة .

وبالنظر إلى واقع الاجحاف المخيم اليوم على الساحة الشيعيـة ، تعود المخـاوف من جـديـد لـدى الـطائفـة في ان يستثمـر هـذا الاطـار كـأحـد وسـائـل التهميش لهـذه الفئـة الإجتمـاعية ، من خـلال اللجوء إلى محـاولة تهميش دورهـا

وفاعليتها في المجلس المقترح عبر وسائل شتى . من هنا فإن أولى الخطوات المهمة على طريقة الاصلاح وتكافؤ الفرص والحقوق لكافة المواطنين يستدعي من الحكومة التأكيد على جملة من الميادين المهمة من جملتها :

١ ـ التأكيد على مبدأ المساواة في التمثيل النيابي الجديد ، وهو ما يعني انصاف المواطنين الشيعة في تمثيلهم ، ويتطلب من الدولة تجاوز الكثير من المسلمات والقناعات التي وجدت من خلال عمليات المواجهة ضد الطائفة ، وأهمها لجوء الحكومة إلى تهميش الدور الشيعي من خلال تقليل تعدادهم السكاني والرقعة الجغرافية المتواجدين عليها ، وهو ما جرّ الحكومة سابقاً إلى اللجوء إلى خلخلة الساحة الشيعية من الداخل عبر اتباع برنامج تغيير سكاني يستهدف التغطية على عامل الأكثرية الشيعية في بعض المناطق واضعاف حالة التجانس السكاني التي يتجمعون بها .

ان إعادة تقييم التعداد السكاني أو وضع التقييمات المناسبة تعد خطوة أساسية في رسم حجم مشاركة جميع الفئات الإجتماعية في المجلس وغيره وفي تقديرنا ان الشيعة في المملكة الذين يتمركزون بصورة أكثرية سكانية في المنطقتين الشرقية والجنوبية مع أقليات متناثرة في باقي

المناطق ، يمثلون اليوم نسبة سكانية لا تقل في حدها الأدني عن ٢٥٪ من سكان البلاد ، وهو ما لم ينعكس حتى الآن ولو بنسبة ١٪ على الحياة السياسية في البلاد ! إذ لا وجود سياسي لهم في الدولة ، فضلاً عن الاجحاف الذي لحق بأوضاعهم الإقتصادية والمدنية في الدولة من خلال إبعادهم عن المراكز الإدارية والإقتصادية العليا في البلاد .

٢ ـ الخروج بالمجلس من حالة الوصاية الأمنية لوزارة الداخلية وليكوّن سلطة ثالثة في الجهاز السياسي للدولة لها من الحصانة السياسية ما يمكنها من القيام بدورها دون الخضوع لأي ضغط . وهو ما سيعطي المجلس الفرصة التي تمكنه من مناقشة جميع الأمور في البلاد ، ووضع الحلول والمشاريع المناسبة لها ، مما يعني السماح للقوى الإجتماعية الشيعية ان تدخل وتطرح مشاكل الطائفة ووجهات نظرها دون ان تقابل بالتجاهل أو الضغوط من قبل أجهزة الدولة السياسية والإعلامية والأمنية .

فما لا شك فيه ان لكل منطقة خصوصيتها ، الإجتماعية ، التي يكون أهلها بطبيعة الحال أدرى وأقدر على تفهمها ، غير ان تنكر الحكومة وإعلامها الرسمي قد أخفى وجهة النظر الشيعية بل وحتى وجود الشيعة الإجتماعي في البلاد ، خضوعاً تحت تأثيرات سياسة الدولة وحساسيتها

من البعد المذهبي .

٣ ـ افساح الفرص لجميع القوى والتيارات الإجتماعية والدينية لدخول المجلس ، دونهما محاباتها أو خضوع لأي فئة من تلك الفئات ، خاصة إذا ما أصرت الحكومة على تحدي الإرادة الشعبية والإقدام على سلسلة من التعيينات ، فهناك من الفئات الدينية مثلاً من لا يرى في غيره من الفئات الإجتماعية والدينية أهلية للقيام بهذا الدور أو الجلوس معه في موقع واحد كما هو الحال للتيار الديني القشري الذي دأب على محاربة الشيعة وإبعادهم عن الساحة الإجتماعية والسياسية في البلاد .

ان جعل المجلس ساحة لتلاقي جميع الآراء ، ومنبراً يعكس رؤى كافة تيارات المجتمع وفئاته ، هو الضمانة الأساسية لنجاح ذلك المجلس ، وايجاد مناخ سياسي واجتماعي يساهم في تطوير البلاد ، وتجاوز الآثار السلبية لحرب الخليج .

تمذهب الدولة
وحقوق المواطنة للشيعة في البلاد

ان الحديث عن أوضاع الطائفة الشيعية في البلاد ، وما آلت إليه أمورها يستدعي استحضار العوامل الأساسية التي حكمت علاقة الحكومة بالشيعة على مرّ العقود الماضية . حيث تأثرت تلك العلاقة بعدة عوامل ، كان أهمها عاملين رئيسيين ، ممثّلا ركيزة لأسباب المعاناة التي يعيشها الشيعة في المملكة حتى اليوم .

وقد مثل العامل المذهبي للحكومة وعدم إنسجامه مع الفكر الشيعي العامل الأول ، لسلسلة المضايقات التي انهالت على الشيعة ، بالرغم من أن الواقع السياسي للحكومة كان يفرض عليها الترفع عن العوامل المذهبية ،

والانتقال عوضاً عن ذلك إلى ممارسة دور الراعي لمصالح وحقوق جميع الشرائع الإجتماعية .

وهنا قد يكون صحيحاً ان الحكومة كانت مدفوعة في ممارستها تلك ، بعامل تغلغل الفئات الدينية المتزمّتة في أجهزة الدولة ، والتحالف الحكومي معها ، غير ان ذلك لا يبرىء ساحة الحكومة وسكوتها المتعمد على ذلك الواقع . فقد كان بإمكانها تجاوز ذلك ، رغم تلك الضغوطات ، كما فعلت لكثير من القضايا التي جابهت الحكومة في تحديثها للدولة ، وكانت محل معارضة وضغط الأجهزة الدينية المتزمّتة ، كما هو الحال لمعارضة تلك الفئات للتلفزيون ، والتليفون ، والتلكس ، . . أو حتى اعتراضهم على تدريس بعض القضايا العلمية التي يرون بطلانها وينكرون حقيقتها كالقول بدوران الأرض وكرويتها ! !

ان جملة من الحوادث التاريخية تأكد بما لا يدع مجالاً للشك ، انحياز المؤسسة الحكومية وممارستها لذات الأسلوب المتأثر بالعامل المذهبي في علاقتها بالشيعة ، وإلا . . فما الذي يفسر رضا الحكومة ومباشرتها هدم مساجد الشيعة ؟ (كما فعلت بمسجد في أبو رشيد في الدمام عام١٤٠٣ هـ) ـ وما الذي يعلل تبنّي الحكومة لطبع مثات الكتب التي تطعن في مذهب الشيعة وتبذل قصارى

جهدها في تسويقها ، بل وتوزعها في كثير من الأحيان ضمن دوائرها الرسمية ، كما هو الحال لكتاب « نصيحتي لكل شيعي » الذي وزعته عدداً من الدوائر الرسمية على الشيعة ، وفي مقدمتها إمارة القطيف !!

ولكي لا يبقى مكاناً للبس نشير إلى أسلوب الطعن والتشكيك الذي كان يقابل علماء ووجهاء الشيعة سابقاً في زياراتهم للمسؤولين طالبين قضاء حوائجهم ، ومن أمثلة ذلك ما جرى قبل سنوات عديدة حيث أوقفت الحكومة بأمر ملكي بناء مسجد للشيعة في الدمام يسمى مسجد « الشعيبية » ، فتحرّك بعض الوجهاء والشخصيات في الأحساء ، وطلبوا من اخوانهم في القطيف المساعدة ، مما أسفر عن تشكيل وفد مشترك للرياض، اشترك فيه كل من « سماحة الشيخ باقر بوخمسين ، والسيد جواد السيد سلمان الهاجري ، وابن بشر ، والسيد حسن العوامي ، والملا رضي الزايد ، ومحمد تقي السيف » . والتقى الوفد في الريا ض بالملك فيصل ، وتقدم السيد جواد الى الملك ، وسلّمه مذكرة حول الموضوع ، وتحدث معه بكلمات رزينة . . . قرأ الملك فيصل الأوراق التي تتضمن حديثاً عن المذهب الشيعي وحرية الشعائر ، والاتفاق القديم مع والده الملك عبد العزيز حيث دخوله الأحساء ، كما تضمنت

أمـوراً عن قضية المسجـد ، وحينما فـرغ فيصـل من القـراءة التفت إلى أعضـاء الوفـد وقـال بـاستهجـان (من فين جبتـوا هالدين الخامس ؟!! فأجاب الوجهـاء: طال عمـرك انه ليس ديناً خامساً وانما هو مذهب كسائر المذاهب الإسلامية ، فردّ عليهم: مـا عندنـا إلا مذهب واحـد ، والمساجـد كلها تحت أمر محمد بن إبراهيم ، وطرد الوفد بعد أن أكال لهم الشتـائم مهدداً بحرق بيوت الشيعة في منتصف الليل !!

تلك بعض الشواهد ، ذكرناها لتبيان ذلك الموضوع ، هـادفين إلى إمـاطـة اللثام عن بعض الخيـوط الـرفيعـة المتشابكة ، لعلّ ذلك يساعد في إيجاد ما يـطلبه الشيعـة من فصل بين الأجهزة الدينية الـرسمية واعتقـاد المسؤولين بها ، وبين تعـاملهم مـع بقيـة المـواطنين وعلى رأسهم الشيعـة . حيث يفتـرض أن يتجاوز ذلـك التعامـل تلك الحـالـة ، إلى الحالة الأبوية التي ترعى مصالح جميع المـواطنين ، وتسعى لإنصافهم ومساواتهم بغضّ النظر عن عقائدهم الدينيـة ومدى تـطابقها مـع الجهاز الـديني في الحكـومـة أو حتى قنـاعـات المسؤولين الدينية .

أمـا العامـل الثاني والـذي تحدثنـا في جـانب منه في العدد السابق ، فهو ان الحكومة عكست صراعاتها السيـاسية مع الخارج وبـالتحديـد مع إيـران ، على العقائـد والأوضاع

الشيعية في البلاد ، فأصبح التهجّم على العقيدة الدينية للشيعة أحد مفردات الصراع السياسي والإعلامي ، كما استثمرت الفئات الدينية التعصبية هذا المناخ ، في تصعيد حملتها على الشيعة والتشيّع في الداخل والخارج .

لقد خاضت المؤسسة الدينية في المملكة حملة شعواء على الشيعة وصلت الى حد وصمهم بالكفر ، في الوقت الذي كان العالم الإسلامي بحاجة الى توحيد الكلمة وجمع الشمل ، فأي مصلحة للإسلام خدمت تلك الحملة ؟ وهل إخراج ثلاثمائة مليون شخص ـ ٣٠٠ مليون ـ وهو عدد الشيعة في العالم ـ من حظيرة الإسلام وإتهامهم بالكفر يخدم المصلحة الإسلامية ؟ وهل خلت ساحات العالم من الحاجة الى التبليغ والدعوة إلى الإسلام حتى تخصص تلك الأجهزة جلّ نشاطها واهتمامها لمحاربة الشيعة والتشيّع معتبرة إيّاه الخطر الأهم ؟؟!!

وإذا كان قصر النظر ، وبساطة الفهم للإسلام ، قد يُقدم تبريراً لتلك الفئات المتعصبة ، فكيف تبرر الحكومة موقفها وهي المتصدية لخدمة الحرمين الشريفين ، وعلى أرضها يعيش ما لا يقلّ عن ٢٥٪ من سكانها هم من معتنقي ذلك المذهب ؟

ان منطق العقل والحكمة ، كما هو منطق الدين وقيم

التحضّر ، يجعلان من الترفع عن الخوض في مثل تلك الصراعات وتغذيتها أمراً من صميم الإدارة والسياسة الراشدة ، التي تجعل تداعي عوامل الفرقة والخلاف مبرراً من مبررات خلق إطارات ووسائل الوحدة والإنسجام ، وإن إدراك خطر ذلك الوضع يستدعي أول ما يستدعي ، إقدام الحكومة على خطوة جريئة ترتفع بها عن الخلافات الإجتماعية والمذهبية ، ملغية أسباب التناحر بدل استثمارها في الصراعات السياسية .

ومما يثير العجب والاستغراب في هذا الاتجاه ، صدور الجزء الثاني من كتاب « وجاء دور المجوس » ، الذي تتبنّاه المؤسسة الدينية الحكومية ، تحت عنوان « حول السنّة في إيران » في الوقت الذي تشهد فيه الساحة السياسية عودة العلاقات السعودية الإيرانية !! فهل يا ترى يخدم هذا الكتاب المصلحة السياسية والاجتماعية للبلاد ؟ ولماذا الإصرار على تغذية هذه الإتجاهات السلبية ؟ وإذا كان حديث الإيرانيين فيما مضى عن أحوال الشيعة في البلاد لا يجوز ، فهل الحديث بهذا التضليل المتعمّد المثير للفتنة عن سنّة إيران أمرٌ جائز !!

أخيراً ان الشيعة في البلاد ينتظرون من الحكومة خطوات جريئة تضع الأمور في نصابها ، وتشعرهم بهويتهم

الدينية والثقافية ، كما تعيد لهم حقـوق مواطنتهم . . . وان من أهم الخطوات في ذلك الإتجاه هو ان تنظر الحكومـة من جديد إلى هذين العاملين .

المطلوب اطارا يجمع الطاقات الشيعية

محاولات التهميش السياسي والاطار الطائفي المفقود

« لا شيعة بعد اليوم » تحت هذاا الشعار بدأ صدّام معركة الإبادة ضد الشيعة في العراق ، وبذلك الشعار غضت الولايات المتحدة والعالم الغربي الطرف عن مجازر صدام ، موجهة الأنظار تجاه القضية الكردية مع العلم ان ما لقيه الشيعة من إبادة على يد النظام العراقي تجاوزت آثارها هتك الأعراض وتدنيس المقدسات إلى قتل أكثر من مئة ألف شخص وتهجير مئات الألوف الأخرى .

ان المتتبع لأخبار الساحة الدولية ، وتعاملها مع قضية الشيعة في العراق ، ليلمس حجم المؤامرة التي تحاك عالمياً ، حول المستقبل الشيعي في المنطقة ، والتي ترمي

بين ما ترمي إليه الحيلولة دون حصـول الشيعة على حقـوقهم المشروعة وتهميش دورهم السياسي في كل المنطقة .

ان أمثلة وشواهد عـدة عن حجم المأسـاة التي يعيشها الشعب العـراقي والتي يقشعرّ جسم الإنسـان من فظاعتهـا ، تكشف عن مـدى التناقض الحـاد في المنهج والشعـار الـذي تعيشـه الحكومـات الغـربيـة ، وان مـا تنـادي بـه من حقـوق الإنسان وحرياته ، ما هي إلا شعار يستخـدم بما ينسجم مـع الحفـاظ على المـطامـع والمصـالـح الغـربيـة وروافـدهـا الإقليمية .

لقـد بات واضحـاً الآن ان ذلك العمـل الجاري اليـوم على القضيـة العراقيـة ، يتعداهـا إلى ما هـو أبعـد من ذلـك بكثيـر ، فـالتهميش السيـاسي الحـاصـل اليـوم للشيعـة في العـراق ، وحملات القتـل والإذلال التي يتعرضـون لها ، مـا هي إلا إرهـاصـات لمـرحلة مقبلة ، ستلقي بـظلالهـا على مجمل القضايا الشيعية الأخـرى في المنطقـة ، وبالتـالي فإن التصدي لهذا المخـطط هو من أولى واجبـات جميع الشيعـة في الخليج . فالنقـطة الغائبـة عن الجميع في هـذه المرحلة الحسـاسة لـلأسف هي عـدم إدراك المجتمـع الشيعي حجم المخـطط الذي يحـاك وينفذ اليـوم ضـد وجـوده ومستقبله ، واكتفـائه بـاتخاذ المـوقف السلبي في عدم السعي لمعـالجة

الأرضية التي تنطلق منها جميع تلك المؤامرات .

ان تصحيح الموقف الشيعي ، والانطلاق به الى مستوى التعاطي الإيجابي مع هذا الموضوع الحساس ، وفتح باب الحوار الداخلي الساعي إلى توحيد الجهد الشيعي هو الضمانة الوحيدة للنأي بمواقع ومستقبل الطائفة من أن يكونا الضحية الأولى للترتيبات الأمنية والسياسية الجارية اليوم في منطقة الخليج .

القوة الشيعية والإطار المفقود

لقد ظلّ التعاطي العالمي مع قضايا الشيعة في المنطقة ينطلق من منطلق الخوف والحذر من الإمكانات الهائلة للمجتمع الشيعي ، وتكرار حالة الصراع مع الغرب وفق النموذج والتجربة الإيرانية ، فالموقع الاستراتيجي الحساس بما يوفره من ثروات هائلة مع الخصائص البنيوية للمجتمع الشيعي كوّنا على الدوام جملة من الثوابت في كيفية التعاطي الغربي أو المحلي مع القضايا الشيعية . من هنا فإن الحركة الشيعية المضادة الهادفة إلى تبديل تلك المعادلة مدعوّة بشكل أو بآخر للإستفادة من إمكاناتها في التعاطي الجديد مع الساحة المحلية والعالمية .

فالموقع الشيعي بما يمتلكه من ثروات وإمكانات هائلة

يمثل عنق الزجاجة في منطقة الشـرق الأسط . . وهو بهـذه الكيفية عظيم الأهمية والفائدة للمصالـح الأمريكيـة والغربيـة التي يمثل نفط المنطقة شرياناً حيوياً لها .

فـالتقديـرات الإقتصاديـة تشير إلى ان الشـرق الأوسط يختزن تحت أراضيه ما يزيد على ٤٠٠ مليار برميل من النفط الخـام ، منها ١٧٣ مليـار في السعوديـة ، و٩٤,٥ مليـار في الكـويت ، و٤٨,٨ مليـار في إيـران ، و١٠٠ مـليـار في العـراق ، وهو مـا يعادل ثلثي الإحتيـاط العالمي الـذي يصل إلى ٦٥٠ مليار برميل تقريباً .

وهذا يظهر بوضـوح ان الشرق الأوسط يمثل واحداً من أهم المفـاصـل المهمـة في العـالم نـظراً لأنـه سيؤمن ثلثي إحتيـاجات العـالم من الوقـود لسنوات طـويلة ، أمـا الشيعـة فـإنهم يمثلون ـ على الصعيد الاستـراتيجي ـ واحـداً من أهم المفـاصل في العـالم ، لأن إحتياطي البتـرول العـالمي يقدر تحت الأراضي التي يعيشـون عليها ، فـإيران والعـراق حيث الشيعـة في الألى ٩٠٪ وفي الثـانيـة ٨٥٪ يختـزنـان ١٤٨,٨ مليـار برميـل ، والسعوديـة حيث يوجـد البترول في المنـاطق ذات الأكثرية الشيعية دون غيرها ، وعلى ذلك فـإن الأراضي التي يسكنها الشيعة تنـطوي على ٢٧٨ مليار بـرميل تقـريباً ، هذا إضافة الى الكويت التي تبلغ نسبة الشيعة فيهـا ٤٠٪ من

إجمالي عدد السكان .

وهذا يعني ببساطة ان الشيعة يعيشون في إحدى أهم المناطق في العالم ويملكون واحداً من أهم المفاصل في العالم ، ومع ذلك فهم مهتضمون كامل حقوقهم ، حتى البحرين والعراق التي يمثل الشيعة في كل منهما ٨٥٪ ، وحتى لبنان التي يمثّل الشيعة أكبر طائفة فيها .

والسؤال الآن ما هي العناصر التي تشكّل أهمية الوجود الشيعي ، وما هي العقبات التي حالت حتى الآن دون ظهور هذه الأهمية ؟

ان الجواب على ذلك يتلخّص في عدم وجود الكيان والإطار الذي يجمع هذا الشتات الكبير ، فالشيعة الذين يتجاوزون الثلاثمائة مليون نسمة عدداً في العالم ، لم يقدر لهم أن يؤسسوا حتى الآن إطاراً يجمعهم أو يمثلهم أو يتكلم باسمهم ، على الرغم من أنهم مهيئين أكثر من سواهم لذلك .

ان ما يجب السعي من أجله الآن في مواجهة هذه المشاكل والمخاطر المحدقة بالكيان ، هو تشكيل إطاراً أو رابطة تكون محوراً ومركزاً للنشاط الشيعي الهادف الى بلورة الطاقات أو تجميع الإمكانات ، والتعبير عن الإرادات ، وان

لدينا في العالم عدد هائل من الناس أوشكوا على الذوبان والخروج ضمناً أو فعلاً من دائرة التشيّع ، ولدينا الملايين من الشيعة يتعرضون للمذابح والإضطهاد ، ولدينا عشرات وعشرات من القضايا الشيعية التي تحتاج إلى من يطلقها من أسر الصمت ، وهذه كلها تحتاج إلى من يعبر عنها ، وتحتاج إلى كيان أو إطار تخرج من خلاله من محدودية الإقليم أو الفئة إلى رحاب العالم .

تُرى من كان سيجرؤ على اهتضام الحق الشيعي لو كنّا نستطيع تحريك العالم ضد المعتدي ؟ هل كنا سنتعرض للمذابح والإهانة في عقائدنا وتهميش أدوارنا في مناطقنا كما هو حادث اليوم ؟!

ان التحرك الشيعي المنسق ضمن أُطر معينة هو السبيل الوحيد القادر على التعاطي مع القضايا الشيعية بإيجابية ومع نسق القوة الدولية ، وهو بحاجة بصورة أساسية إلى مبادرة أركان الطائفة وعقلائها ، وممن يملكون الإمكانات بها ، لاستيعاب الطاقات الشيعية المتناثرة ، وصبّها في المجرى الذي يخدم الطائفة ، لما فيه مصلحة الأمة الإسلامية .

وإذا كان عالم اليوم بما فيه حكومات المنطقة ، لم يعرفوا من التشيّع الا وجه الصدام والتناقض من خلال تجربتهم مع الثورة الإسلامية في إيران خلال عقد كامل من

الزمن ، فإن الأمر يصبح أكثر إلحاحاً على القوى الشيعية في أن تفتح حوارات سياسية وفكرية مع مختلف الأطراف على الساحة الدولية ، هدفها التعريف بواقع وآمال وحقوق الشيعة ، ومن ثم إزالة الإلتباس الناشىء عن الفهم والتصنيف الخاطىء للواقع الشيعي .

ان ما يجب ان تدركه حكومات الخليج ، ومن ورائها الحكومات الغربية ذات النفوذ والمصالح في المنطقة ، هو ان أي ترتيب جديد للوضع الأمني والسياسي غير قائم على إنصاف الشيعة لن يكون ضمانة كافية لضمان استقرار المنطقة وأوضاعها على المدى المتوسط والبعيد ، وبالتالي إذا ما أريد لهذه الترتيبات النجاح لا بدّ لها من وضع واقع ومصالح جميع القوى والفئات الإجتماعية في الاعتبار .

مطالبنا

١ ـ ان تعلن الحكومة السعودية احترامها للمذهب الشيعي كأحد المذاهب الإسلامية وتعترف بحق المواطنين الشيعة بممارسة أمور دينهم .

٢ ـ حرية وحرمة الأماكن العبادية بالسماح للشيعة ببناء المساجد والحسينيات وتعمير مراقد أئمة البقيع وسائر الأولياء .

٣ ـ نظام التعليم الحكومي في جانبه الديني في مناطق تواجد الأكثرية الشيعية يكون وفق المذهب الشيعي .

٤ ـ حرية الفكر والثقافة بالسماح بطبع ودخول الكتب الشيعية ومنح امتيازات لإصدار مجلات وصحف من قبل

الشيعة في إطار القانون .

٥ ـ حرية إنشاء الحوزات والمدارس العلمية الدينية .

٦ ـ وقف حملات التشهير بالشيعة والطعن في مذهبهم وإعطائهم حق الدفاع عن مذهبهم .

٧ ـ اعطاء الصلاحيات الكاملة للقضاء والمحاكم الشيعية كسائر المحاكم في البلاد .

٨ ـ حرية ممارسة الشعائر المذهبية .

٩ ـ تكافؤ الفرص بإلغاء التمييز الطائفي في الجامعات والمؤسسات التعليمية والوظائف الحكومية السياسية والعسكرية والأمنية .

١٠ ـ الإهتمام العمراني بالمناطق الشيعية ووضع حد لما تعانيه من إهمال وحرمان .

الفهرس